

PROVISIONAL

A/43/PV.54
29 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد رانا (نائب الرئيس)
شم : السيد موشوتاس (نائب الرئيس)
(نيبال)
(قبرص)

- مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) [٣٤] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة
- (د) مشروع قرار
- مسألة ناميبيا [٣٩] (تابع)
- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (أ-ي)

- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشروع قرار
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى [١٧]
(ي) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ؛ مذكرة من الأمين العام

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رانا (نيبال)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٢٤ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة جزر فوكلاند (مالغيناس)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة (A/AC.109/962 و A/43/23 (Part VII))

(ب) تقرير الأمين العام (A/43/799)

(ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/801)

(د) مشروع قرار (A/43/L.27)

السيدة رويز سيروتي (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تدور

هذه المناقشة الجديدة بشأن مسألة جزر مالغيناس في ظل ظروف دولية استثنائية .
والواقع أن الاتفاقات التي تمت مؤخرا بشأن نزع السلاح والحوار الجديد الجاري بين
الدولتين العظميين ، وكذلك التقدم المحرز صوب تسوية صراعات اقليمية كبرى ، كلها
أمور هيأت إطارا دوليا جديدا أكثر ايجابية . فالمنظر التقليدي الذي كان يسوده
التوتر والمواجهة قد تعدل بإنجازات هامة صوت الانفراج والسعي من أجل تحقيق السلم
والحلول المتفق عليها للنزاعات الدولية .

لقد بدأت عملية التحول في العلاقات الدولية ، وهي عملية يسود فيها المنطق
والدبلوماسية على القوة والتعصب ، وقد شجعت الجمعية العامة هذه العملية بمواصلة
الجهود الهامة والصبورة . ومع ذلك ، لم يكن هذا الإطار المشجع مفيدا في حالة كل
الصراعات الدولية . فبعض الصراعات لم تتأثر بالمناخ الجديد ولا تزال في جو يسوده
سوء الظن والتوتر .

وإزاء خلفية الواقع الدولي الحالي ، يبدو على نحو متزايد أن عدم إحراز
التقدم فيما يتعلق بهذه المسائل يصبح مفارقة تاريخية لا يمكن تبريرها . إنها حقا
ترجع إلى مرحلة من التفكير السياسي والاستراتيجي قد تم تجاوزها ، مرحلة كانت

المواجهة تبدو فيها مشروعة ، بل ضرورية ، ووسيلة للدفاع عن المصالح الوطنية .
واليوم يعترف عدد متزايد من الحكومات بأن هذه المصالح لا يمكن حمايتها في إطار
الصراع ، بل إن الدفاع عنها ، على النقيض من ذلك ، ممكن أكثر في سياق التعاون
والحوار .

يعرف الجميع أن مسألة جزر مالفيناس هي إحدى المشاكل الدولية التي لم تستفد
من التقدم الأخير المحرز على الساحة الدولية . والواقع أنه يؤسفني أن أبلغ الجمعية
العامة مرة أخرى بأن الأرجنتين والمملكة المتحدة لم تستأنفا المفاوضات المضمونية
التي لا غنى عنها لاييجاد حل عادل ودائم لمشكلة جزر مالفيناس ، بالرغم من النداءات
المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة ومن المرونة والاعتدال اللذين أبدتهما حكومتا
بلادي .

وكما أكد الأمين العام في تقريره ، فإن مسألة جزر مالفيناس لم يحرز بشأنها أي تقدم خلال الإثني عشر شهرا الماضية ، وهذا بدوره أدى إلى شعور مفهوم بالإحباط . والسبب في هذا الوضع المقلق معروف للجميع . إن الحكومة البريطانية لا توافق على أن تستأنف مع الأرجنتين المفاوضات التي دأبت الجمعية العامة على الدعوة إليها ، ولا تزال مستمرة في رفض التعامل مع حل سلمي منسق لهذه المشكلة الخطيرة التي يتعارض استمرارها مع الاستقرار والتقدم في جنوب غربي المحيط الأطلسي .

ويقتدرن ذلك الرفض من جانب المملكة المتحدة بإصرارها على وضع شروط مسبقة لإجراء أي حوار مع بلادي . وهذا يعد بمثابة امتناع علني عن طرح مسألة السيادة على الجزر للمناقشة . وهذا الشرط المسبق لا يعد غير مقبول فحسب بل إنه غير منطقي أيضا . وهو غير مقبول لأن جزر مالفيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية جزء من جمهورية الأرجنتين التي لن تتخلى عن حقها في المطالبة بها واستعادتها .

والشروط المسبقة غير منطقية لأن مسألة السيادة هي في الواقع لب العلاقات الأرجنتينية - البريطانية . وكما نص قرار الجمعية العامة ١٩/٤٢ فإن ما ييسر تطبيع تلك العلاقات هو المفاوضات الشائبة الشاملة التي تسمح بإعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس متين ، وبحسم المشاكل المعلقة بما فيها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس .

إن المفاوضات الشاملة التي دعت إليها الجمعية العامة لا يمكن الاستعاضة عنها بإجراءات فردية تمس الأوجه الملازمة للعلاقات الشائبة . وأشير هنا إلى الإعلان البريطاني الصادر في تموز/يوليه ١٩٨٥ الذي أعلنت فيه المملكة المتحدة رفع القيود التي فرضتها بنفسها على واردات الأرجنتين في عام ١٩٨٢ ، وبدأت منذ ذلك الحين تدعي عدم وجود معاملة بالمثل .

في تلك المناسبة وفي مناسبات أخرى لاحقة كررت حكومة الأرجنتين دعوتها المملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات شاملة تتناول جميع المشاكل المعلقة بين البلدين . واستعداد الأرجنتين للتفاوض ما زال قائما وما زال يحظى بتأييد الأغلبية

الساحقة للمجتمع الدولي . ولا تزال بلادي تنتظر من الحكومة البريطانية موقفا واقعيا وبناء ، على أساس أن تكون المفاوضات المشار إليها الإطار الذي ستحسم من خلاله تلك المشاكل بصورة نهائية ومرضية .

إن البنوايا الطيبة للحكومتين شرط لا غنى عنه لا لمعالجة خلافاتنا حول جزر مالفيناس فحسب بل أيضا لمعالجة المشاكل الثانوية الناجمة عن هذا النزاع أو المتصلة بجوانب أخرى محددة للعلاقة بين البلدين .

ولا يمكننا منطقيا أن نعترف بوجود صراع ، أيا كانت طبيعته أو مداه أو تعقده ، لا يمكن حسمه عن طريق المفاوضات والتفاهم بين الدول . فهذا هو حجر الزاوية الذي بنيت عليه الأمم المتحدة ذاتها ، على أساس أن تكون المفاوضات الثنائية الوسيلة التي تحترم بالكامل إرادة الدول ومبادراتها . وإزاء هذه الخلفية تطرح حكومة الأرجنتين أكثر الأسئلة بساطة وبدائية : كيف يمكن تسوية نزاع اعتراف الطرفان بوجوده إذا كان طريق الحوار والتفاوض غير مقبول ؟ هل يمكن بعد الآن تجاهل دعوة الجمعية العامة المستمرة والمتكررة باستئناف المفاوضات ؟ وما هي إجابة المملكة المتحدة على هذين السؤالين ؟

لماذا تصوت المملكة المتحدة ضد قرار إجرائي محض لا يصدر حكما مسبقا على نتيجة المفاوضات أو على المواقف التي تتخذها الأطراف ؟ لماذا تصوت المملكة المتحدة ضد أبسط مشروع قرار يطرح على الجمعية العامة ، مشروع قرار مقبول "بما أن هناك نزاع ، إجلسا معا وتفاوضا لتسويته" ؟

لسنا هنا بمدد التصويت على مشروع قرار يؤيد أو يدين موقف طرف من الطرفين . إننا نصوت من أجل تنفيذ مبدأ . وهذا المبدأ على وجه التحديد هو الأساس الذي تقوم عليه الوظيفة الشاملة لهذه المنظمة ، وهي حل المنازعات بالوسائل السلمية .

إن حكومة الأرجنتين أعربت مرارا وبوضوح عن رغبتها في التفاوض مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تكون قد امتثلت للولاية المنوطة بالأمم المتحدة ، وهذا ما سجله عدد من البيانات والبلاغات والملاحظات الموجهة إلى المنظمة . إن موقف الأرجنتين من مضمون

مسألة جزر مالغيناس معروف للمجتمع الدولي . وقد دلت حكومة الأرجنتين على استعدادها للتفاوض وعلى روح الحوار التي تتحلى بها عندما رأت ضرورة أن يشمل هذا الحوار جميع أوجه العلاقات بين البلدين بما فيها مستقبل الجزر ، وهو ما نمت عليه الجمعية العامة في قراراتها . ولكن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال إصدار حكم مسبق على نتيجة الحوار .

وفي هذا السياق ، وفي الوقت الذي لا تطالب فيه الأرجنتين إلا بالحوار ، قامت المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في جزر مالغيناس في آذار/مارس من هذا العام . وبرزت مرة أخرى طوال شهر كامل فكرة تحويل الجزر إلى معسكر تدريب عسكري . وإنني لعلى يقين بأن الطريق المسدود الذي وصل إليه النزاع حول جزر مالغيناس أصبح مصدر قلق للمجتمع الدولي بأكمله . والدليل على ذلك هو أن قرار الجمعية العامة ١٩/٤٢ حظي بتأييد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها أصدقاء المملكة المتحدة وحلفاؤها المقربون . وهذا التأييد الساحق يُبرز الاقتناع العام بأن الوضع الراهن في جنوب غربي الأطلسي يتعارض مع المستقبل المستقر في المنطقة ، وأن الحل يرتبط ارتباطا وثيقا بالحوار بين الأرجنتين والمملكة المتحدة .

وعلى الرغم من موقف بريطانيا ، قاومت الأرجنتين الإغراء بتصعيد مناخ سوء التفاهم باتخاذها سلوكا مماثلا .

من قبيل التناقض أن نرى دولتين - هما في الوقت الراهن عضوان في مجلس الأمن ، واشتركتا في السنوات القليلة الماضية في تحمل المسؤولية الكبرى عن ضمان إقرار السلم في حالات حرجة ، لم تتمكننا بعد من الجلوس وجها لوجه والشروع في حوار يستهدف حل خلافاتهما .

منذ عودة الديمقراطية إلى بلادي في عام ١٩٨٣ قدمت الأرجنتين كل دليل على رغبتها الأكيدة في البحث عن تسوية تفاوضية لنزاعها مع المملكة المتحدة حول جزر مالغيناس . وفي عام ١٩٨٦ كانت حكومة الأرجنتين قد أعربت بالفعل عن رغبتها في بدء

حوار مفتوح مع المملكة المتحدة ، كخطوة تحضيرية أولية في اتجاه المفاوضات الشاملة وفقا لاحكام قرارات الجمعية العامة ، لتهيئة مناخ الثقة الضروري لإجراء مفاوضات ناجحة ووضع جدول زمني لها .

وإذ تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقها السيادي على جزر مالفيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمياه المحيطة ، فإنها تريد التأكيد مرة أخرى على استعدادها للاستجابة على النحو الكافي لمصالح الاهالي الحاليين لجزر مالفيناس عن طريق لائحة ضمانات خاصة . ونحن على استعداد للنظر في التدابير اللازمة لكفالة الحفاظ على اسلوب حياة سكان الجزر ورفاههم وتقاليدهم وهويتهم الشفافية لضمان ممارستهم الكاملة لحقوقهم الفردية .

وبوصفنا بلداً رَحْبَ طيلة تاريخه بالتدفقات الكبيرة للهجرة يمكننا أن نؤكد أن لدينا القدرة الروحية والسياسية والقانونية لضمان الاحترام الكامل لكيانها الغريد والتراث الثقافي لسكانها . وهذا جزء من جوهر الأرجنتين ذاته .

ونكرر مرة أخرى نداءنا إلى حكومة المملكة المتحدة للشروع في المفاوضات بغية إيجاد وسيلة لحل المشاكل الشنائية المعلقة بصورة سلمية ، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند . وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا للأمين العام على بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في إطار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . إن السيد بيريز دي كوييار قد حظي بالفعل بالتأييد الجماعي خلال المناقشة العامة للأنشطة التي يقوم بها فيما يتصل بالعديد من الصراعات . ونود أن نؤكد من جديد شقتنا بقدرته وتقديرنا لتفانيه .

ولهذه الأسباب مجتمعة ولما لدينا من اقتناع بأنه يجب علينا السعي إلى استكشاف أفضل الوسائل المفضية إلى حل هذا الخلاف الدولي المعقد الذي طال أمده ، يرجو بلدي أن توجه الجمعية العامة نداءً من أجل التحلي بالحكمة والمنطق والانفراج وتدعو إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف بسرعة وببنية حسنة للتوصل إلى حلول دائمة تسمح بتنمية المنطقة وضمان الأمن الذي يتحقق عن طريق السلم .

السيد فيلاغران دي ليون (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن

مسألة جزر مالفيناس ما برحت تُبحث في هذا المحفل وفي غيره من المحافل ، وفي كل واحد منها اتُفق على أنه ينبغي للأطراف أن تحلّ هذا النزاع بصورة سلمية عن طريق المفاوضات التي تجرى بحسن نية ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وفي حين أن الأمين العام قد تطرق في تقريره عن أعمال المنظمة بروح تفاؤلية إلى الصراعات الإقليمية التي استفادت من مناخ الانفراج الجديد في العلاقات الدولية لاحظ في الوقت نفسه إنه لا تزال توجد "نقاط للتوتر والخطر ، سواء ظاهرة أو مستترة" (A/43/1 ، ص ٢) . ومما لا شك فيه أن مسألة جزر مالفيناس هي بالتحديد من بين شؤون التوتر تلك التي يرغب المجتمع الدولي في حلها .

ومهما يكن من أمر ، فان تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة غير مشجع ، خاصة وأنه يشير إلى أنه لم يتم الشروع في المفاوضات التي طلبنا من الاطراف الشروع فيها بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بحل المسائل المعلقة بصورة سلمية وقاطعة . إننا نلاحظ بقلق كبير أنها لم تبدأ لأن أحد الاطراف قد تجاهل النداء الذي وجهته الجمعية العامة مرارا ويرفض البدء بالمحادثات للتوصل إلى حل للنزاع .

لذلك يبدو من المناسب مرة أخرى أن نسترعي انتباه أحد الاطراف المعنية فسي هذا النزاع إلى معنى قرارات الجمعية العامة وقيمتها . إن الغرض منها هو ضمان الحفاظ على السلم علاوة على أنها تجسّد إلى حد كبير ضمير البشرية ، حيث أنها تشكّل نظاما كاملا من المعايير والتوصيات التي نهدي بها في سلوكنا بوصفنا دولا ، بينما يعتبر مدى تقيّدنا بأحكامها مقياسا لاستعدادنا للعيش سوية في سلم وللتقيّد بمبادئ القانون الدولي . إن الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن هام للغاية لضمان فعالية منظومة الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، إن الثقة في منظومة الأمم المتحدة التي دبت فيها الحياة من جديد مؤخرا تتوقف إلى حد كبير على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بحل الصراعات . إن الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية كبيرة بشكل خاص عن الامتثال إلى هذه القرارات . لهذا نأمل أن تقدم حكومة المملكة المتحدة الدليل الواضح على استعدادها للامتثال لمشروع القرار الجديد الذي سوف تعتمده الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع وأن تشرع في المفاوضات مع الأرجنتين بشأن مستقبل جزر مالفيناس .

أما فيما يتعلق بجوهر هذه المسألة فان موقف غواتيمالا معروف جيدا ، غير أنني أود أن أكرره في هذه الجمعية ، إننا نؤيد الأرجنتين تأييدا كاملا ونؤمن بأن المنطق والقانون بجانبها . وتضامننا مع الأرجنتين تضامن كامل ومطلق وقد تعزز بصورة أكبر بمساهمة الأرجنتين النشطة في جهود فريق الدعم التابع لمجموعة كونتادورا وفي الإسهام في تسوية الصراع في أمريكا الوسطى عن طريق المفاوضات السلمية .

وما من شك لدينا على الإطلاق في أن مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية تركز على حقوق تاريخية وقانونية . وكما أقرت محكمة العدل الدولية والجمعية العامة ، فإنه من الجوهري إعادة تأكيد سيادة مبدأ سلامة الأراضي على مبدأ حق تقرير المصير في الحالات التي يمس فيها الاحتلال الاستعماري أراضي الدول المستقلة ذات السيادة . ومن الواضح إنه ليس من المناسب لسكان جلبتهم دولة مستعمرة إلى إقليم معين أن يمارسوا حق تقرير المصير فيه ، ومن الواضح أيضا أن تأييد تقرير المصير لابد أن تقيده الحاجة إلى الحفاظ على وحدة أراضي الدولة ذات السيادة .

إن مسألة جزر مالفيناس مازالت تترك آثارا سلبية في أمريكا اللاتينية لأن العدالة والأخلاق والقانون لم تعم بعد . ولا بد للمملكة المتحدة من أن تبني استعدادها للمساهمة مساهمة كاملة في الحفاظ على السلم وتعزيز مبادئ القانون الدولي المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : منذ

أكثر من ١٥٠ سنة استخدمت المملكة المتحدة هيمنتها العسكرية والبحرية واحتلت بالقوة جزر مالفيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية وهي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين ، وهذا العمل القائم على القوة حرم جمهورية الأرجنتين من ذلك الإقليم ولكنه لم يحرمها من حقوقها .

واليوم لاتزال الحقوق السيادية للأرجنتين سارية كما كانت في ذلك الوقت ، وإن تطوّر القانون الدولي ومنّ التشريعات أقرّا مطالبة الأرجنتين العادلة بأراضيها وأيّدا هذه المطالبة .

وبسبب استمرار الحالة الاستعمارية والتأخير الذي ليس له مبرر في إجراء المفاوضات ، طلبت الجمعية العامة من حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تبادرا بإجراء مفاوضات بهدف إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع .

ومن المؤسف - كما ذكر الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة - أن الظروف الضرورية التي تمكّنه من أداء الولاية التي عهدت بها إليه الجمعية العامة في القرار ١٩/٤٢ بغية النهوض بالمفاوضات بين الطرفين غير متوفرة . وأضاف :

"إن عدم قدرتهما على الدخول في ذلك النوع من الحوار المجدي المشار إليه في القرار ١٩/٤٢ أمر يدعو إلى الإحساس بخيبة الأمل" . (A/43/799 ، الفقرة ٦)

ولئن كنا نعترف بأن التحسن في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين حقيقة إيجابية ، فيجب أيضا أن نشير إلى أن رفض المملكة المتحدة الدخول في حوار مجدي بشأن المشكلة الأساسية المتعلقة بالسيادة على هذه الجزر وبمستقبلها ، يدعو إلى الانشغال الشديد .

لقد ذكرنا في مناسبات عديدة أن هذه المشكلة لا تخص الأرجنتين وحدها لأن ما تطالب به الجمهورية الشقيقة تلك يرتبط ضمنا بكرامة أمريكا اللاتينية وسيادتها .

وإزاء الموقف الاستعماري والممارسة الاستعمارية غير المقبولين تؤكد نيكاراغوا تضامنها مع حكومة وشعب الأرجنتين في نضالهما العادل لاستعادة حقوقهما التاريخية العادلة .

وعلى ضوء وقائع الحالة يجب البحث عن حل سلمي وعادل للمشكلة .

ومن سوء الحظ أن موقف الأرجنتين ونداء المجتمع الدولي فيما يتعلق بإيجاد حل سلمي في إطار المبادئ والتعهدات الواردة في الميثاق لم يكن لهما صدى في المملكة المتحدة .

إننا نلاحظ بتفاؤل وأمل أن الصراعات الأخرى والحالات الأخرى في طريقها إلى حلول دائمة وعادلة في إطار الأمم المتحدة وبمشاركة الأمين العام .

يجب على الذين لا يريدون حتى الآن الاعتراف بوجود هذه المشكلة ولا يرغبون في الاستجابة للنداءات الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ألا يستهينوا بروح التوفيق الجديدة التي تسود في المجتمع العالمي والتي تحيي آمالنا اليوم في السلم .

إن الاستعداد البنّاء لتناول المشكلة ينبغي أن يتجه مباشرة إلى التنفيذ السليم لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) والمحافظة عليه نصا وروحا ، دون أية محاولة لتقويض مضمونه ومقاصده بغية تجنب بعثة المساعي الحميدة والمفاوضات المباشرة .

اجتمع مجلس الأمن في آذار/مارس من هذا العام للنظر في تدهور الحالة في الجزر بسبب قرار المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية في تلك الأراضي وفيما حولها . وهذا يبين مرة أخرى استمرار حالة استعمارية تشكل خطرا دائما يمكن بسهولة أن يؤدي إلى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين . ويزداد هذا الخطر إذا لاحظنا التصاعد التدريجي في الوجود العسكري والبحري البريطاني في المنطقة . وفي هذا السياق أعلن المؤتمر الأخير لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا ، بقبرص أن :

"إقامة قواعد ومنشآت عسكرية أخرى في أقاليم تابعة ، أمر يعسوق تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ويتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار السالف الذكر" . (A/43/661 ، الفقرة ٣٢٨)

نود مرة أخرى أن نعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة الأرجنتين في نضالهما لاستعادة السيادة والسلامة الإقليمية الكاملين . ومرة أخرى نحث المملكة المتحدة على أن تكف عن التمسك بموقفها وأن تجري المفاوضات لإيجاد حل سلمي ونهائي للمشكلات المعلقة بين البلدين ومن بينها جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر مالفيناس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

إن تضامن نيكاراغوا مع الأرجنتين في هذه المرحلة سيبقى مستمرا . وبالإضافة إلى روابط الأخوة التي تجمع بين شعوبنا في أمريكا اللاتينية فإن موقفنا يتعدى جميع المشاعر العاطفية وهو فوق كل شيء موقف يقوم على المبدأ . فنحن لا نقبل أي شكل من أشكال الاستعمار ، سواء القديم أو الجديد .

وسوف نقف دائما من الناحية الأخلاقية إلى جانب شعوبنا التي تناضل من أجل الاستقلال والسيادة الكاملين ، وذلك لأسباب تتعلق بالعدل ولأسباب تتعلق بالأخلاق وليس بالتعاطف ، ولأسباب تاريخية وليست جغرافية ، ولأسباب مبدئية وليست انتهازية .

إننا نتطلع إلى عالم حرّ وخال من الاستعمار ونعرف إنه يوجد في قلب كل نضال حلم وفي جذور أي واقع مطمح مثالي .

لكل هذه الأسباب ، ولأن لدينا في هذه الحالة تعبيراً عن تلك المبادئ ، نؤكد مرة أخرى تضامننا مع الأرجنتين وشقتنا بأن الحوار سيسود في السياق الذي أعربت عنه الأمم المتحدة في مساعيها القيمة من أجل إيجاد حل سلمي وعادل لهذه المشكلة .

السيد غوتيرييز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هناك

تقسيم غير رسمي للموضوعات التي تطرح على الأمم المتحدة إلى مشاكل يمكن أن تُحل بسرعة معقولة ومشاكل من المستحيل عملياً التنبؤ بإمكانية إيجاد حل لها ، بسبب صعوبة النزاع أو شدة الخلافات في مواقف الأطراف .

وفي الآونة الأخيرة ، أحرزت جهود موظفي الأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة ، برئاسة الأمين العام شخصياً ، سلسلة من النجاحات زادت من عدد المشاكل التي تقع في المجموعة الأولى - المشاكل التي يمكن أن يوجد لها حل مناسب - وخفضت من عدد المشاكل التي تقع في المجموعة الثانية .

ولسوء الطالع فإن الحالة المطروحة الآن على الجمعية تنتمي ، استناداً إلى تقرير الأمين العام ، إلى المجموعة الثانية ، التي لا يبدو إيجاد حل لها ممكناً . ويتضح هذا من الجمل التالية في تقرير الأمين العام :

"لا مفر من أن أخلص إلى أن موقفى الحكومتين لم يتغيراً من الناحية الجوهرية . فحكومة المملكة المتحدة ، إلى جانب الوفاء بالتزاماتها إزاء سكان جزر فوكلاند ، لاتزال ملتزمة بهدف السعي إلى مزيد من التطبيع لعلاقتها مع الأرجنتين . وقد اقترحت أن تنحى جانباً قضية السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) ، التي تعتبر أن وجهات النظر بشأنها متعارضة تعارضاً جوهرياً ، بغية إحراز تقدم فيما يتعلق بالأمور الأخرى مثل مصائد الأسماك ، التي تعتبرها ذات طابع عملي ويمكن أن تعود بالفائدة على كلا البلدين .

"أما حكومة الأرجنتين فقد أعربت ، من جانبها ، عن استعدادها

المستمر لأن تمتثل لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩/٤٢ ولأن تبادر تحقيقاً لهذا

الغرض بإجراء مفاوضات لتسوية جميع القضايا المعلقة بين البلدين ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) . " (A/43/799 ، الفقرتان ٤ و ٥)
 ثم يواصل الأمين العام قوله :

"مع أن الحكومتين كلتيهما قد أبديتا ضبطا للنفس جديرا بالثناء في الحيلولة دون ازدياد سوء الحالة في جنوب غربي المحيط الاطلسي ، فإن عدم قدرتهما على الدخول في ذلك النوع من الحوار المجدي المشار إليه في القرار ١٩/٤٢ أمر يدعو إلى الإحساس بخيبة الأمل . ومما يضاعف هذا الإحساس ، في جملة أمور ، الوقت الذي انقضى منذ نزاع عام ١٩٨٢ والاتجاه القائم حاليا نحو تجديد البحث عن حلول سلمية للمنازعات الدولية . " (المرجع نفسه ، الفقرة ٦)
 وتعتبر حكومة كوستاريكا أنه من بين أهم واجباتها أن تؤيد طموحات الأرجنتين المشروعة لاستعادة جزء من أراضيها اقتطعته منها في نفس يوم استقلالها أمة كانت في ذلك الوقت الدولة الرائدة في العالم . وينبع هذا الواجب من ماضي شعوبنا المشترك ، التي وجدت كامتداد للشعوب الأوروبية إلى هذه القارة ، وطالبت فيما بعد كما فعلت كل شعوب آسيا وأفريقيا وأوشانيا بحق تقرير المصير .

ونتيجة لأخطاء فترة الاستقلال ، حصل الأمريكيون الأسباب على حرياتهم عندما قُسموا ، وإن ذلك التقسيم وما تلاه من ضعف هياكل الدول المختلفة التي أقيمت في ذلك الوقت قد جعل منا غنيمة سهلة للدول الأوروبية ، التي استمرت حتى القرن التاسع عشر في انتهاج سياسة السيطرة على كل القارات . ولئن كان التقسيم الأصلي قد ترسخ ، فإن أواصر الوحدة الروحية والتضامن النضالي التي جعلت كلا منا يعتبر الآخر شقيقا له ، لم تنقطع في يوم من الأيام .

ولم تكن تلك الروابط في أي مجال أقوى مما هي في النضال ضد آخر أشكال الماضي الاستعماري . والغالبية العظمى من البلدان الأمريكية الإسبانية كانت لها حياة مستقلة منذ ١٥٠ سنة . ولأننا قضينا ٢٠٠ سنة تحت نير الاستعمار ، فإننا تعاطفنا مع شعوب افريقيا وآسيا وأوشانيا عندما كانت تناضل من أجل التحرير وقت إنشاء الأمم المتحدة .

وإذ شعرنا بمثل هذا التضامن مع تلك الشعوب ، فلا يمكن لنا أن نكون أقل حماسا في تأييد شعب أمريكي اسباني يناضل ضد بقايا الاستعمار .
 وكان النضال ضد الاستعمار ، لعدة عقود ، يعتبر نوعا من أنواع الحرب . وفي مجتمع من الأمم على مستوى رفيع من الحضارة ، من السليم أن نفكر فيه باعتباره جهودا للمفاوضات كوسيلة للاعتراف بهذه العوامل الهامة إذ تمكن الروابط التاريخية والتحام الأراضي من اعتبار جزر مالفيناس جزءا من الأرجنتين والاعتراف على نحو صحيح بمركز سكان الأرخبيل ، الذين يجب أن يواصلوا التمتع بحقوقهم التي يتمتعون بها في الوقت الحاضر .

والمشاكل الأخرى التي كانت تبدو صعبة أصبحت قابلة للحل ونأمل أن يتيسر هذا في حالة مشكلة مالفيناس . إننا سنظل على تضامننا مع الأرجنتين ونؤيد موقفها . وكذلك نؤيد مشروع القرار الذي سيساعد على دفع عملية تصفية الاستعمار حتى يختفي آخر مظهر من مظاهره .

السيد ميلينديز - باراهونا (السلغادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

مافتتت الجمعية العامة تنظر بصورة مباشرة في مسألة جزر مالفيناس منذ ١٩٨٢ واتخذت في كل دورة قرارات بشأن الموضوع تحث الطرفين المعنيين ، وهما جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة ، على استئناف المفاوضات لحل خلافتهما وتقرير مستقبل الجزر وتطلب إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة لتحقيق التقارب بين الطرفين بما يسهم في تحقيق تسوية تفاوضية ، تؤدي إلى وضع حد لحالة تعتبر مصدرا للتوتر في الجزء الجنوبي من قارة أمريكا اللاتينية .

وخلال مناقشات السنة الماضية كانت البيانات قصيرة ومماغة بعناية . وقد أعربت على نحو منطقي عن الأمل في أن يبدأ الحوار والمفاوضات دون الحكم مسبقا على شكل ومحتوى هذه المفاوضات وقيمتها . وقد أعرب أكثر من وفد عن الأمل في أن يتحقق تقدم مضموني في ١٩٨٨ في إشاعة السلم في المنطقة الجنوبية بحيث لا نظير في الدورة الحالية إلى تكرار مطالبتنا بإيجاد تسوية سياسية تفاوضية .

(السيد ميليندينز -
باراهونا ، السلفادور)

ولكن بعد الاطلاع على تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة على وجه الخصوص ، الوثيقة A/43/799 ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا لأن رغبات أغلبية المجتمع الدولي وتطلعاته ، المعرب عنها في أحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، لم تحظ بأي استجابة ولأن عملية التهدئة قد توقفت تماما . وهكذا ظل المناخ غير المشجع لتخفيف حدة التوتر في صالح السلم والامن الدوليين مخيما على المنطقة .

ومسألة جزر مالغيناس بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، كما رأينا ولاحظنا من المواقف التي اتخذتها بلدان المنطقة في الأمم المتحدة ، وداخل الاطار الاقليمي لمنظمة الدول الأمريكية وفي الاجتماعات الدولية الأخرى مثل اجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز ، هي مسألة ذات أهمية كبرى ومسألة مصالح وشواغل ، لا سيما في ضوء انعدام الرغبة في اتخاذ الخطوات الأولية التي تهيئ الظروف الضرورية لإجراء الحوار والتفاوض أو على الأقل الظروف التي تيسر للأمين العام إنجاز المهمة الموكلة اليه بموجب القرار ١٩/٤٢ .

في ظل الظروف الدولية الحالية التي تتميز بوجود اتجاه يرمي الى التخفيف من حدة التوتر الدولي عن طريق التسوية السلمية للمنازعات ، خاصة من خلال الحوار والتفاوض وبالمشاركة الفعالة والمسؤولة للأمين العام وتغانيه ، بما في ذلك الصراع بين ايران والعراق وفي أفغانستان وكوريا وكاليدونيا الجديدة والصحراء الغربية ، فإن ما يثير القلق العميق ملاحظة أنه ما زالت هناك مواقف متشددة تتعارض مع آراء وتفسيرات ومواقف أغلبية المجتمع الدولي إزاء هذه الحالة بالذات وتعمل على إضعاف التعددية والقيم التي تستند اليها وتضعها موضع تساؤل بدلا من أن تساهم في تعزيز منظمنا وفقا لمبادئ الميثاق .

لقد تضامنت حكومة السلفادور وما زالت تتضامن مع الأرجنتين ، ولذلك أيدت مطالب الأرجنتين في السيادة على جزر مالغيناس في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية على السواء .

(السيد ميليندين -
باراهونا ، السلفادور)

ويرى وفدي أن موقف جمهورية الأرجنتين موقف معتدل وواضح ، ولا سيما في ضوء الإيضاحات والتفسيرات بأن القرارات الخاصة بجزر مالغيناس لا تتضمن بأي حال حكما مسبقا على نتيجة المفاوضات ، كما أنها تعبر عن الاستعداد لحل المشاكل الثنائية على أساس حسن النوايا في إطار عمل يتسم بالمرونة وبجدول أعمال مفتوح وبدون شروط مسبقة بغية حسم الخلافات مع المملكة المتحدة عن طريق الوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

إن وفدنا ، إذ يضع نصب عينيه تقرير الأمين العام وما ورد في البيانات التي أدلى بها أمام الجمعية العامة في الماضي ، يبحث مرة أخرى الأطراف المعنية على إقامة قنوات اتصال مناسبة لتهيئة الظروف المؤاتية وخلق المناخ المناسب الذي يمكن من اجراء مفاوضات ترمي الى إحلال السلم واستتباب الأمن في المنطقة ويسهم أيضا في النهوض بجنوب الأطلسي كمنطقة سلم وتعاون وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
وفيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.27 ، الخاص بمسألة جزر مالغيناس ، سيصوت وفدي لصالحه لأسباب تقوم على المبادئ ولتضامننا مع الأرجنتين حكومة وشعبا ومؤازرتنا لها ولأننا نراه نصا متوازنا . كما نشاطر الرأي القائل بأن مشروع القرار لا يتضمن حكما مسبقا بأي حال على نتيجة المفاوضات . ويحدونا الأمل في أن تبذل الأطراف المعنية قصارى جهدها وتسخر الإرادة السياسية اللازمة للامتثال لتلك الرغبة . ونحن على يقين بأن الامتثال لمشروع القرار سيؤدي الى التفاهم والمصالحة بين دولتين من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تحتفظ حكومتي بعلاقات ممتازة معهما ، والى إزالة بؤرة التوتر التي ما زالت تشير قلق المجتمع الدولي ، لأنه ما لم نتوصل الى حل دائم متوازن وثابت في المنطقة ، فسيستمر الخطر من تقويض الاستقرار النسبي الحالي في المنطقة مما يؤثر تأثيرا معاكسا على كل الجهود الدولية التي تعمل لصالح السلم والأمن الدوليين .

السير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا شك في أن العديد من الوفود يتساءلون الآن عما إذا كانت الحاجة تقوم بالفعل الى إجراء مناقشة اليوم . لماذا نتجشم عناء تناول نفس الحجج ونصوت على مشروع قرار يماثل المشاريع التي عرضت في الاعوام الستة الماضية ؟ لماذا لم تتمكن حكومتا بريطانيا والارجنتين الاتفاق على مناقشة القضايا التي لا تزال تفرق بينهما ؟ اسمحوا لي أن أفسر بإيجاز مرة أخرى لماذا نجد مثل هذه الصعاب في مشروع القرار هذا ، وأن أحاول تقديم نهج أفضل وصورة أوضح .

إن مشروع القرار المطروح على الجمعية يدعو الى إجراء مفاوضات حول جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند . وقد أعرب ممثلو حكومة الارجنتين مرارا وتكرارا أيضا عن استعدادهم لإجراء حوار مع المملكة المتحدة "بدون شروط مسبقة فسي جدول أعمال مفتوح" . وقد يكون المراقب العادي بل وكثير من المتكلمين اليوم معذورين إذا تعجبوا لماذا لم يتسن حتى الآن للبدء في مناقشات على ذلك الاساس . وتكمن الاجابة في ما تعنيه حكومة الارجنتين عندما تتكلم عن مثل هذا الحوار ، وفي ما تعنيه بالمفاوضات حول مستقبل الجزر .

فرئيس الجمهورية الفونسين بذاته الذي يمثل أعلى سلطة في الارجنتين قال فسي خطابه أمام الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في حزيران/يونيه ، ما يلي :

"وبنفس روح السلم هذه واتفاقا مع أحكام ميثاق منظماتنا ، تؤكد بلادي على الحاجة الى البدء بحوار عريض ذي جدول أعمال مفتوح وبدون شروط مسبقة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بشأن نزاعنا المستمر مع تلك الدولة على اقليم جزر مالغيناس وساندويتش الجنوبية وجورجيا الجنوبية والمياه المحيطة بها" .

وذلك أمر لا غبار عليه كما يبدو . لكن الرئيس استطرد ليفسر :

"وقد يهيئ هذا الحوار الظروف التي تيسر بدء المفاوضات ، التي
أؤكد أنها تمثل الطريقة الوحيدة التي تتوخاها الأرجنتين لاستعادة سيادتها
على تلك الأقاليم" . (A/S-15/PV.2 ، ص ٢٣)
وبعبارة أخرى ، رأى رئيس جمهورية الأرجنتين في الحوار العريض مع جدول أعمال
مفتوح وبدون تلك الشروط المسبقة وسيلة يمكن بها للأرجنتين أن تحصل على السيادة على
جزر فوكلاند . إننا ممتنون للرئيس الفونسين لتوضيح هذه النقطة . فهي تلقي الضوء
على الخلافات القائمة بيننا . لأن النتيجة التي يتصورها نتيجة غير مقبولة لشعب جزر
فوكلاند - وأرجو ألا يكون هناك أدنى شك في ذلك .
إن شعب جزر فوكلاند - ورغباته - تكمن في صميم سياسة الحكومة البريطانية
بشأن هذه المسألة . فساكن جزر فوكلاند يشكلون مجتمعا متميزا ومتجانسا . وقد استوطن
العديد من عائلاتهم في الجزر لخمسة أو ستة أجيال ، أي لفترة أطول مما عاشه العديد
من عائلات الأرجنتين في الأرجنتين ذاتها . وقد قلت في مناقشة العام الماضي ، وأكرر
ذلك الآن : إن جزر فوكلاند أصبحت بريطانية قبل أن تصبح الأرجنتين دولة الأرجنتين .

يجب على الجمعية العامة ، وكذلك على الأرجنتينيين ، الاعتراف بما أعلنه سكان الجزر مرارا عن طريق ممثليهم المنتخبين ، وكان آخر تلك الاعلانات في اللجنة الرابعة في الاسبوع الماضي : إنهم لا يرغبون في أن يصبحوا جزءا من الأرجنتين وأنهم يريدون البقاء بربيطانيين . إن حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وهو حق عزيز على جميع أعضاء الجمعية العامة نتجاهله كلنا - وعلى الأخص الدول الأصغر من بيننا - مما يعود علينا بالخطر . وينطبق ذلك أيضا على حقوق الإنسان الشخصية . وتؤيد بلدي على الدوام حق تقرير المصير والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ونجد أنه من الغريب ومما يثير القلق التجاهل الواضح لتلك الحقوق فسي هذه الحالة .

وليس من العسير تفسير موقف سكان الجزر . ولا أود أن أشير من جديد جروح التاريخ الحديث . وأعلن أن حكومة الأرجنتين الحالية تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي شنت الغزو عام ١٩٨٢ . ونحن نرحب بحكومة الأرجنتين الديمقراطية ونتمنى لها كل التوفيق . إلا أن لسكان الجزر حقوقهم الديمقراطية أيضا . لقد كنت في الجزر وتحديثت إلى سكانها . وأود منكم الآن أن تتفهموا كيف يشعرون منذ ستة أعوام قامت جارتهم القوية بغزو الجزر واحتلالها منتهكة بذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وتلا ذلك تحدي حكومة الأرجنتين آنذاك قرار مجلس الأمن الإلزامي الذي بيأمرها بإجلاء قواتها . وبذلك ضاعفت عدم شرعية عملها ، وأنهت المفاوضات الجارية في ذلك الوقت ، وانتهكت الضمانات التي كانت قد قدمتها من قبل بحماية أمن سكان جزر فوكلاند ومؤسساتهم وطريقة حياتهم .

لقد كان للغزو عميق الأثر على موقف سكان الجزر تجاه الأرجنتين ، وتجاه ادعاءات الأرجنتين بحسن النية ، وتجاه تأكيدات الأرجنتين بضمان المحافظة على طريقة حياتهم تحت السيادة الأجنبية . وليس مما يثير الدهشة أننا نواصل الدفاع عنهم . وأقول ما يلي لأعضاء الجمعية العامة الذين تذكروا عندما قمنا بعملية عسكرية فسي آذار/مارس الماضي : بعد الغزو المسلح عام ١٩٨٢ ، عندما تصدى ٨٤ جنديا لجبروت الأرجنتين العسكري ، كان أمام حكومة بلدي طريقان : إما أن نبقى على حامية كبيرة

بصفة مستمرة ، أو أن نضمن نجدة حامية صغيرة وقت الحاجة . وقد اخترنا أن نخفض حاميتنا الى أصغر حجم مع اختبار قدرتنا على تقديم النجدة على وجه السرعة بين آن وآخر . وكل من يصف عملية عسكرية لا تتضمن إلا بضعة طائرات وما يقل عن ١٠٠٠ رجل بأنها تهديد خطير لاستقرار المنطقة يستغل سرعة الجمعية في التصديق وحسن نيتها . دعوني أؤكد للجمعية هذه النقطة الأساسية : إن الحكومة البريطانية تواصل في الحاضر ، وسوف تواصل في المستقبل ، تأييد حق سكان الجزر في تقرير المصير . وهذا هو السبب في عدم استعدادنا للامضاء للنداءات بعقد المحادثات الخاصة بالسيادة . وذلك لا يعني أنه ليس هناك موضوعات أخرى للمحادثات . لقد تمتعت بريطانيا والارجنتين على مدى السنين بعلاقات طيبة تعود بالفائدة المشتركة على الجانبين . ولا يزال الكثير من الروابط القديمة قائما ، ولم يمت الكثير من الصداقات القديمة . ومنذ عام ١٩٨٢ ونحن نعمل بخطوات منتظمة لاستعادة العلاقات الطبيعية بين بلدينا . إلا أننا نضطلع بالجهد كله وحدنا . فمثلا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وبعد ثلاثة أشهر فقط من انتهاء الصراع ، قمنا من جانب واحد بتنفيذ الاتفاق الذي توصلنا اليه مع الارجنتين بشأن الإلغاء المتبادل للقيود المالية . وفي عام ١٩٨٢ اقترحنا استئناف الروابط الجوية . وفي عام ١٩٨٤ اتخذنا المبادرة باقتراح عقد المحادثات في برن . وفي عام ١٩٨٥ جددنا عرضنا عن طريق الصليب الأحمر بالسماح لاقارب الارجنتينيين بزيارة مقابر الحرب ، وعرضنا إعادة جثث صرعى الحرب . وإثر ذلك قمنا من جانب واحد بالغاء القيود على الواردات من الارجنتين . وحتى في الوقت الحالي تواصل الارجنتين من جانب واحد فرض القيود على السلع البريطانية والمصالح التجارية ولم تستجب لاقتراحاتنا بشأن استئناف الروابط الجوية والبحرية .

في آذار/مارس الماضي في مجلس الأمن سألت وزير خارجية الارجنتين : لماذا لم تستجب الارجنتين بشكل إيجابي لمبادرات الجانب البريطاني تلك وغيرها ؟ ولم أتلق ردا حينئذ ، ولم نتلق ردا حتى الآن ، إلا ما استمعنا اليه للتو من ممثل الارجنتين : وهو تجديد الطلب بعقد مفاوضات شاملة تتضمن قضية السيادة . ولذلك دعوني أسأل نفسي السؤال مرة أخرى . متى تزعم الارجنتين أن تعاملنا بالمثل فيما يتعلق بالشؤون

التجارية والمالية ؟ متى تستجيب لاقتراحنا بشأن استئناف الروابط الجوية ؟ متى نتوقع من الأرجنتين أن تلغي قيودها على الواردات من بريطانيا ؟ متى تعيد النظر في التدابير الأخرى التي اتخذتها من جانب واحد ؟ متى تسمح حكومة الأرجنتين للأمر المكلومة بزيارة مقابر الضحايا ؟

ولحسن الحظ هناك مجال واحد ، إمكانية واحدة ، ولو أنها ضئيلة ، لإحراز التقدم . لقد دعونا حكومة الأرجنتين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ لتستعرض معنا الطرق الممكنة للتعاون بشأن الحفاظ على مصائد الأسماك في جنوب غربي المحيط الأطلسي . ولم يضرب بدعوتنا هذه المرة عرض الحائط . وتواصل حكوماتنا منذ عام ١٩٨٧ تبادل الأفكار بتوسط حكومة الولايات المتحدة بشأن طرق العمل معا للحفاظ على مصائد الأسماك والحد من التوتر . ولا نزال ملتزمين بتنمية هذا التبادل . وإذا ما أمكن بناء الثقة خلال هذه المناقشات التفصيلية حول القضايا التقنية التي تهم كلا منا ، فقد يشكل هذا على ما نأمل أساسا للأرجنتين لتستجيب لبعض المبادرات البريطانية التي ذكرتها والتي تهدف الى إعادة تطبيع العلاقات بين بريطانيا والأرجنتين .

ولشد ما آسف له أن أثر هذا النقاش ومشروع القرار المعمور علينا لا ينصب على ما يمكن أن نبني عليه وإنما على القضية الوحيدة التي يستحكم فيها الخلاف بين بريطانيا والأرجنتين ، ألا وهي قضية السيادة . ولنا على استعداد للدخول في مفاوضات بشأن "جميع النواحي المتعلقة بمستقبل جزر فوكلاند" (A/43/L.27) . وكما قال لنا رئيس الجمهورية الفونسين ، هذا يعني بداية مفاوضات قد تمثل الطريقة التي تمكن الأرجنتين من "استعادة" سيادتها على الجزر . ولكن السيادة على الجزر ليست موضع تفاوض . إن السيادة لنا . وسكان الجزر يودون البقاء في ظلها . ولا جدوى من وراء الدعوة الى مفاوضات قد تتناول مناقشتها . وأقول بكل بساطة للأغلبية الساحقة من الوفود الموجودة هنا والتي تحتفظ بعلاقات ودية مع كل من بريطانيا والأرجنتين ، والتي تتوق الى رؤيتنا وقد حسمنا خلافاتنا : كقوا عن تقديم تأييدكم لمشروع هذا القرار المضلل واسمحوا لنا وللأرجنتينيين أن نحاول حسم المشاكل العملية بيننا بطريقة عملية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في الادلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت .

هل لي أن أذكر الاعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة

الكلمة التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق ، وتُدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد فيري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتيت لرئيس وفدي

الفرصة ليعرب للسيد دانتي كابوتو عن تهائن ملاوي شعبا وحكومة على انتخابه لرئاسة

الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، كما هنا سائر أعضاء المكتب . وأود أن

أضم صوتي اليه فيما أبداه من مشاعر .

كما أود أن أبين أن وفدي راض تماما عن الأسلوب الذي يدير به الرئيس

أعمالنا . وفي هذا الصدد ، اسبحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد مجددا استعداد

وفدي للتعاون معه في اضطلاع بالمهام والمسؤوليات المسندة اليه .

وإنني إذ أتكلم لتعلييل تصويت وفدي على مشروع القرار المطروح الآن على

الجمعية العامة ، أود أن أوضح مرة أخرى أن ملاوي ما برحت تؤمن بمبدأ فض الخلافات

والمنازعات بين الدول بالسبل السلمية . وأود في هذا الصدد أن أذكر الجمعية العامة

بأن أحد الأركان الأساسية في سياسة ملاوي الخارجية يتمثل في مفهوم الاتصال والحوار -

أي أن تلتقي الأطراف التي توجد بينها خلافات بغية إيجاد صيغ لحل تلك النزاعات أو

الخلافات .

وبناء على ذلك ، يبدو أن مشروع القرار المعروض علينا يستحق التأييد ، بل

ويطلبه . غير أن خبرتنا المحدودة بمراحل تطوره وبالمسألة التي يتعلق بها تحذرنا

في الاتجاه المضاد .

ومع ذلك ، أود أن أؤكد مرة أخرى تمسك حكومة ملاوي بالمبادئ الواردة في اعلان

منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ودعمها لتلك المبادئ . واسبحوا لي أن أوضح

في هذا الصدد اننا لسنا واثقين من أن المبادئ المذكورة تشكل لب المقترحات التي

طرحها علينا الجانبان حتى الآن . ونحن نتطلع الى اليوم الذي تحل فيه مشكلة جزر

فوكلاند (مالفيناس) وفقا للرغبات الحقيقية لسكان هذا الاقليم .

وعلى ذلك فإن وفدي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيدة ديتلهابي - اوليفانت : (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيموت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/43/L.27 ، ليؤكد مجددا إيماننا
بالتسوية التفاوضية للنزاع على جزر فوكلاند (مالغيناس) .

ونحن نقصد في هذا المقام مفاوضات خلوا من أي شروط مسبقة وغير ذلك من العوائق والعراقيل ؛ مفاوضات تجري وفقا للميثاق الأمم المتحدة نما وروحا . ومن ثم فإننا نحث المملكة المتحدة والأرجنتين على الشروع دون مزيد من التأخير في الجلوس الى مائدة المفاوضات لبحثها بجدية إنهاء النزاع على جزر فوكلاند (مالغيناس) بشكل قاطع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الجمعية العامة

بأن الجمهورية الدومينيكية وزمبابوي قد قررتا الانضمام الى مقدمي مشروع القرار
A/43/L.27 .

كما أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الأمين العام قد استعرض مشروع القرار هذا ، وذكر انه لا يتوقع في الوقت الراهن ان تترتب عليه أي آثار اضافية في الميزانية البرنامجية .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/43/L.27 وستبدأ عملية التصويت . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،

بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 إثيوبيا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
 غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
 هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران ،
 (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، إيطاليا ، اليابان ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ،
 المكسيك ، منغوليا ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، السودان ،
 سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ،
 تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بليز ، غامبيا ، عمان ، سريلانكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وأيرلندا الشمالية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، البحرين ، بلجيكا ، بوتان ، بروني دار
 السلام ، الدانمرك ، دومينيكا ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، آيسلندا ، أيرلندا ،
 إسرائيل ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، ليسوتو ، لكسمبرغ ،
 ملاوي ، ملديف ، مالطة ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ،
 البرتغال ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، جزر

سليمان ، سوازيلند ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ،
الإمارات العربية المتحدة ، فانواتوا .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٥ أصوات وامتناع ٢٧ عن

التصويت (القرار ٢٥/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق التصويت .

السيد كارينن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت أن

أتكلم لتعليق تصويت فنلندا على مشروع القرار A/43/L.27 المعنون "مسألة جزر فوكلاند
(مالفيناس)" .

إن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) تتعلق أساسا بنزاع بين إشتين من الدول

الاعضاء تقيم فنلندا مع كليهما أفضل علاقات الود والصداقة .

ومثلما فعلنا في السنوات السابقة فيما يتعلق بمشاريع القرارات المماثلة ،

امتنعت فنلندا عن التصويت على مشروع القرار هذا . ومع ذلك فإننا على اقتناع بأن
المنازعات الدولية ينبغي فضاها عن طريق المفاوضات أو غيرها من الوسائل السلمية .

السيد جانوس (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت هولندا

مؤيدة لمشروع القرار A/43/L.27 لأن سيفته لا تستبعد بأي حال الحكم على نتيجة
المفاوضات بين المملكة المتحدة والأرجنتين ، ولأنه يؤكد المقصد الرئيسي للجمعية
العامة المتمثل في تيسير استئناف المفاوضات في وقت مبكر بين هذين البلدين بشأن
جميع المسائل التي يختلفان حولها .

وفيما يتعلق بمسألة السيادة ، تعتقد حكومتي اعتقادا راسخا بأن أي ترتيب

يأخذ مستقبلا ينبغي أن يترتب عليه أعمال حق سكان الجزر في تقرير المصير . وان

انتهاء الاستعمار ، كما في حالة جزر فوكلاند ، لابد أن يستند الى القرار ١٥١٤

(د - ١٥) .

وتود هولندا أن تدعم جهود الأمين العام الرامية الى الجمع بين الحكومتين في

حوار يستهدف حل الخلافات القائمة بينهما .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : صوتت فرنسا لصالح

مشروع القرار A/43/L.27 المتعلق بجزر الفوكلاند .

وقد سعى بلدي من وراء هذا التصويت إلى المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، منذ أن نشب الصراع في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع بين دولتين تربط فرنسا بهما علاقات صداقة .

إن وفدي مقتنع بأن المفاوضات دون أية شروط مسبقة ومعالجة جميع جوانب المشكلة هي وحدها القادرة على التوصل إلى حل سلمي يتمشى مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص ، من بين ما تنص عليه ، على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعلى التعاون الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير .

وقد استهدف الوفد الفرنسي من تصويته تأييد الترتيبات التي اقترحها الذين صاغوا نص مشروع القرار لحث الطرفين على حل نزاعهما . ولا ينبغي لهذا التصويت أن يفسر على أنه اتخاذ موقف تتخذه فرنسا من جوهر هذه المسألة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهينا الآن من نظر البند ٢٤

من جدول الاعمال* .

البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/43/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ((A/43/23 (Part V) ، A/AC.109/960
- (ج) تقرير الأمين العام (A/43/724)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/780)
- (هـ) مشروع القرار ((A/43/24 (Part II) ، الفصل الأول) .
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/43/818)

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على الجمعية العامة

خمسة مشاريع قرارات أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وترد في الفصل الأول من تقرير المجلس ، الوثيقة (A/43/24 (Part II)) .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين سيعرضون مشاريع القرارات .

السيد داموداران (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار الذي أعده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن الحالة الناجمة عن الاحتلال غير الشرعي للإقليم من جانب جنوب افريقيا . وإنه لشرف خاص أن أفعل ذلك يا سيدي تحت رئاستكم ، وإن مجلس ناميبيا ليفخر بالقول إنك أحد أعضائه .

إن فحوى مشروع القرار ليست بالأمر الجديد . فقد حاولنا أن نصوغه بعناية وواقعية . وفي عديد من المناسبات التي نُظر فيها في الماضي كان هناك شعور بأن تحقيقه ممكن . وقد احتج في بعض الأوقات بأن مشروع القرار لا يتمشى مع عصرنا . بيد أننا لدى صياغتنا لهذه القرارات لم نفقد الأمل في أن تؤدي التطورات الإيجابية إلى جعلها متأخرة عن وقتها .

وقد عشنا هذه اللحظات في هذه المناسبة أيضا . فقد حُدثت مواعيد نهائية ، ولكن تلك المواعيد النهائية قصرت دون التحقيق . إلا أن التطورات التي صاحبت النقاش في تسلسله الزمني أعطت بارقة أمل جديدة - أجل بارقة جديدة ، ولكنها ليست غير مألوفة تماما .

إن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يأمل كما ينص مشروع القرار ، في أن يتمكن مجلس الأمن من التصرف الحاسم دون مزيد من التأخير ، لضمان عدم تقويض أو تغيير قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الأمم المتحدة التي أقرها بأي شكل من الأشكال ، ولضمان احترامها وتنفيذها على نحو تام .

ويدعو مشروع القرار أيضا إلى مضاعفة وتكثيف الجهود على هيئة تدابير تتخذها بعض الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات البرلمانية والمنظمات غير الحكومية للضغط على نظام جنوب افريقيا العنصري .

ويعلن مشروع القرار أن جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا ملزمة بدفع تعويضات إلى الحكومة الشرعية التي ستقوم مستقبلا في ناميبيا المستقلة .
فهذه المصالح الاقتصادية والمالية الأجنبية وغيرها تعمل في ناميبيا على نحو يشكل عبءا رئيسية أمام استقلالها .

وإننا نكرر الإعراب عن الموافقة على بدء اتخاذ إجراءات قانونية في المحاكم الوطنية للدول ضد الشركات أو الأفراد الذين يشاركون في استغلال ونقل ومعالجة وشراء الموارد الطبيعية الناميبية . وسيبدأ مباشرة هذه الإجراءات مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفها جزءا من جهوده لانفاذ مرسومه الخاص بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا .

ويطلب مشروع القرار إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة مراقبة المقاطعة المفروضة على جنوب افريقيا ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية القادمة تقريرا شاملا عن جميع الاتصالات بين الدول الأعضاء و جنوب افريقيا ، يتضمن تحليلا للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى عن استمرار علاقات الدول السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها ، وما لديها من مجموعات المصالح الاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا ، وعن التدابير التي اتخذتها تلك الدول لإنهاء جميع المعاملات مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، ويطلب إلى جميع الدول التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والإدارية وغيرها على المعVIDين الفردي والجماعي على السواء ، أن تقوم بذلك في انتظار فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا ، من أجل أن تفرض على جنوب افريقيا عزلة سياسية واقتصادية وثقافية فعّالة .

ويطلب مشروع القرار إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لاحكام حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا ، وأن يكفل تطبيقه على ناميبيا المحتلة بصورة غير مشروعة .

ويؤكد مشروع القرار من جديد أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حركة التحرير الوطنية لناميبيا ، هي الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبى ، وأن الاستقلال الحقيقي لناميبيا لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركتها المباشرة

والكاملة . ويكرر أيضا التأكيد على وجود طرفين فقط في النزاع القائم في ناميبيا ، وهما الشعب النامبي ممثلا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري . ويعرب مشروع القرار عن تقديره لدول خط المواجهة وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لموقفها البناء والمسؤول من الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويطلب إلى الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة أن تعمل على مواصلة وزيادة الدعم والمساعدات المقدمة إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية حتى يتسنى لها تكثيف كفاحها من أجل تحرير ناميبيا .

لقد حاولت ، بإيجاز شديد ، أن أسلط الضوء على بعض المعالم البارزة لمشروع القرار المعروض علينا . ولقد بذلنا جهدنا لكي نختصره حتى يصبح أوجز من القرارات المماثلة التي صدرت في الماضي وأكثر تركيزا . وحاولنا أن نجعل وجهته أكثر تحديدا . وبالنيابة عن جميع زملائي أعضاء لجنة الصياغة التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أود أن أعرب عن عميق الشكر والتقدير لكل من أسهم في هذا الجهد ، وأود بالنيابة عن المجلس ذاته أن أزكيه لدى هذه الجمعية لكي تعتمد . إن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد شهد طوال تاريخه كثيرا من الاضواء تلمع في نهاية النفق ، غير أنها كانت في كل مرة تقريبا أضواء قطار مقبل يهدد بإخراج جهودنا عن الخط السليم . إلا أن ما أولتنا إياه جمعية الأمم هذه من تأييد وثقة ظل يكفل لنا درء هذا الخطر كلما تهددنا .

إن مشروع القرار يؤكد من جديد ولاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال ، وهو يؤكد من جديد أيضا قرار هذه الجمعية القاضي بشروع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في إنشاء إدارته في ناميبيا لإنهاء احتلال الإقليم احتلالا غير شرعي من قبل جنوب افريقيا العنصرية . ويدرك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المسؤولية الجسيمة التي تلقيناها على عاتقه هذه القرارات . وبوصف المجلس حاميا للإقليم الوحيد الذي تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليته المباشرة ، فإنه يبذل ، وسيظل يبذل قصارى جهده للوفاء بتلك الولاية . وبفضل الإرادة والقوة اللتين منحهما إياه تصميم هذه الجمعية ، سيحصل شعب ناميبيا ، الذي نحى فيه الشجاعة والصمود ، على حقه في السيادة على مقدراته ، ولن يكون هناك غرباء يحلّون محله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل غيانا

ليعرض مشروع القرار بآء .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنسي ،

باسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أن أعرض على الجمعية للنظر مشروع القرار بآء

المعنون "تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)" الوارد في الوثيقة (Part II) A/43/24 .

وحسبها لاحظ كثير من المتكلمين في هذه المناقشة ، فإن التطورات الاخيرة ، أي المحادثات الرباعية الدائرة بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا بوساطة من الولايات المتحدة ، قد وضعت خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في مركز الاهتمام مرة أخرى . ويبدو الآن أنه ثمة تفاؤل حذر باحتمال التوصل ، بغضل هذه المحادثات ، إلى السلم في جنوب غربي افريقيا ، وتهيئة الظروف التي يمكن أن تسفر عن استقلال ناميبيا . إلا أن الشك قائم بشأن حسن نوايا جنوب افريقيا ، التي خدعت المجتمع الدولي مرارا في الماضي بمدد استقلال ناميبيا .

ولذلك يحسن المجتمع الدولي صنعا ، في مواجهة هذه البلبلة ، إذا تذكر أن الأساس الوحيد المقبول دوليا لانتقال ناميبيا إلى الاستقلال هو خطة الأمم المتحدة المعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد يحسن أن نذكر في هذا الصدد بأنه عند اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يوافق على تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ اقتراح بتسوية نهائية للمسألة الناميبية - في سنة ١٩٧٨ ، حظيت أحكام ذلك القرار بموافقة كل من جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى . وبعد مفاوضات شاقة وطويلة ، بدا أن جميع الشروط اللازمة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تحققت ، ولكن القرار ظل حتى اليوم بلا تنفيذ ، بسبب تعنت جنوب افريقيا ومخاثلتها .

وحسبها يتبين من أحدث تقارير الأمين العام التي تتناول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تواصل جنوب افريقيا إحباط الجهود الدبلوماسية التي ما برحت تبذل لضمان امتثالها للقرار . ولقد مضت الآن عشر سنوات على اعتماد خطة الاستقلال ، ولا يزال الشعب الناميبى محروما من حريته . ولا شك في أن من الظلم فرض الانتظار عليه إلى أجل غير مسمى من أجل أن ينال أبسط حقوقه الإنسانية الأساسية . لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الإصرار على ضرورة احترام جنوب افريقيا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبموجب قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) ، المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، شرع الأمين العام في ترتيب وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا وسوابو لكي

يتخذ التدابير الإدارية وغيرها من التدابير العملية اللازمة لتمرکز فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال . ويمثل ذلك القرار تأكيدا واضحا لا لبس فيه من المجتمع الدولي للحاجة الملحة إلى الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير . وينبغي أن يكون السبيل قد أصبح الآن ممهدا لانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا فورا ونقل السلطة سريعا إلى شعب الإقليم .

ويحيط مشروع القرار المعروض على الجمعية علما بهذه الحقائق ، ويكرر المبادئ الأساسية التي تشكل موقف الأمم المتحدة من مسألة استقلال ناميبيا . وهو بذلك يؤكد من جديد أن قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكلان الأساس الوحيد المقبول دوليا لحل المشكلة سلميا ، ويطلب بتنفيذهما بالكامل ودون قيد أو شرط .

كما يشدد نص مشروع القرار بشكل خاص على أن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما الشعب النامبيي ممثلا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الحقيقي والوحيد من ناحية ، ونظام جنوب افريقيا العنصري الذي يحتل ناميبيا بشكل غير مشروع من ناحية أخرى . ويرفض مشروع القرار ويدين بشدة المحاولات الدووية لإيجاد "ربط" أو "مؤازرة" بين استقلال ناميبيا وأي مسائل دخيلة لاصلة لها بالموضوع ، وبصفة خاصة وجود القوات الكوبية في أنغولا ، ويعلن بوضوح قاطع أن القصد من جميع هذه المحاولات هو زيادة تأخير إنهاء استعمار ناميبيا ، فضلا عن أنها تشكل تدخلا فاضحا ولا مبرر له في الشؤون الداخلية لأنغولا .

وعلى ذلك فإن جنوب افريقيا تستحق أن تدان بشدة لعرقلتها تنفيذ جميع ما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن ناميبيا ، ولإقامتها في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا . وقد أعلن أن هذا الإجراء الأخير لاغ وباطل ، ومن ثم يحث المشروع المجتمع الدولي مرة أخرى على الامتناع عن الاعتراف بأي نظام حكم تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب النامبيي بصورة تنتهك قرارات الأمم المتحدة وعن التعاون مع مثل هذا النظام .

كما يؤكد مشروع القرار مرة أخرى على مسؤولية مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته المتعلقة بناميبيا ، نظرا لما يمثله تعنت جنوب افريقيا من تهديد للسلم والامن على الصعيدين الإقليمي والدولي .

ويلاحظ المشروع مع الارتياح بيان مجلس الأمن بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي حث فيه جنوب افريقيا بقوة على الامتثال على الفور لقرارات ومقررات المجلس ذات الصلة .

وأخيرا ، وتقديرا لالتزام الامين العام شخصيا بقضية استقلال ناميبيا ، ينقل إليه المشروع تقدير الدول الاعضاء ويطلب منه مواصلة جهوده الباسلة لضمان تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة المتصلة بمستقبل ناميبيا .

هذه إذن هي العناصر الرئيسية في مشروع القرار بء ، المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي عناصر تتجمع معا لكي تعطي دفعة إلى الامام للحملة الجارية التي تشنها الامم المتحدة لتحرير ناميبيا من حكم الفصل العنصري القاسي .

ولذلك يسعدني أن أزكي مشروع القرار لدى الجمعية العامة لكي تؤيده بالاجماع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل تركيا ، الذي سيتولى عرض مشروع القرار جيم .

السيد صافوت (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار جيم ، بشأن برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، لتتولى النظر فيه .

إن مشروع القرار يسعى إلى تنظيم وتفصيل التدابير العملية التي يستطيع مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن يدفع بواسطتها قضية ناميبيا إلى الامام ، لدى اضطلاع مسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا حتى نيلها الاستقلال .

في هذه السنة العاشرة لاعتماد خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، يجد شعب الإقليم مسألة استقلال بلده وقد أصبحت مرة أخرى موضع محادثات وتكهنات . وفي هذا الصدد ، أعرب مجلس الامم المتحدة لناميبيا في أكثر من مناسبة عن أمله في نجاح المحادثات الرباعية بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا بواسطة الولايات المتحدة ، لأنه يعتقد أن من شأن تلك المحادثات أن تُسهل تنفيذ خطة الامم المتحدة التي أقرها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

غير أنه يجب التأكيد مرة أخرى على أن مسؤولية ناميبيا تظل على عاتق الامم المتحدة إلى أن يظهر الإقليم باستقلاله . وقد أسندت الجمعية العامة هذه المسؤولية إلى مجلس الامم المتحدة لناميبيا منذ ما يربو على عقدين ، عندما أنشأت مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليكون السلطة الشرعية لإدارة الإقليم . ومن ثم فإن برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الوارد في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة ، يسعى إلى تفصيل السبل العملية التي يستطيع المجلس بواسطتها أن يمارس ولايته على نحو فعّال . ويعين برنامج العمل بصورة أكثر تحديدا طرائق تمثيل مجلس ناميبيا لذلك الإقليم وطرائق حماية موارد ومصالح الإقليم وشعبه وتهيئة أبنساء ناميبيا للاستقلال . وتنطوي هذه المهمة اليوم على تحديات كثيرة كشأنها دوماً .

وتندرج أنشطة مجلس ناميبيا في إطار الفئات الأربع التالية الواسعة النطاق : تعزيز استقلال ناميبيا ، وتعبئة التأييد الدولي لقضية ناميبيا ، وحماية موارد

الإقليم ومصالح شعبه ، وإعداد أبناء ناميبيا لمواجهة تحديات الاستقلال والنهوض بمسؤولياته .

وبموجب مشروع القرار جيم ، تطلب الجمعية العامة أولا إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشأن وضع برنامج عمل المجلس وتنفيذه ، وبشأن أية مسألة تهم الشعب الناميبى . وتقرر الجمعية العامة ، في جملة أمور ، أن يوفد المجلس بعثات تشاور إلى الحكومات من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، واستعراض امتثال الدول الاعضاء لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة ، وإعداد ونشر تقارير دوريه عن الحالة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية والاجتماعية داخل ناميبيا وفيما يتعلق بها ، واستعراض تقدم الكفاح من أجل التحرر في ناميبيا من جميع جوانبه .

ويطلب مشروع القرار من مجلس ناميبيا تنظيم أنشطة دولية وإقليمية من أجل الحصول على معلومات ذات صلة عن جميع جوانب الحالة داخل ناميبيا وفيما يتعلق بها ، وخاصة قيام مصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الاجنبية باستغلال شعب الإقليم وموارده . ويطلب مشروع القرار أيضا إلى مجلس ناميبيا تأمين السلامة الإقليمية لناميبيا بصفتها دولة وحيدة ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بخغويين وغيرها من الجزر المقابلة لساحلها . ويطلب المشروع كذلك من مجلس ناميبيا الاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك الدعاوى القانونية في المحاكم المحلية للدول .

ويذكر مشروع القرار ، في معرض تناوله لمسؤولية هامة يفظح بها مجلس ناميبيا ، أنه يتعين أن يقوم مجلس ناميبيا بتمثيل ناميبيا في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي اجتماعات المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية وغيره الحكومية لكفالة الحماية الكافية لحقوق ناميبيا ومصالحها . ويكرر مشروع القرار في هذا الصدد طلبه إلى جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تأمين العضوية الكاملة لناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا

كما يشارك المجلس بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا في أعمال تلك الوكالات والمنظمات ؛ وأن تكفل إعفاء ناميبيا من النصيب المقرر عليها أثناء المدة التي يمثلها فيها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ويستهدف برنامج العمل أن يواصل مجلس ناميبيا النهوض باستقلال ناميبيا ، بوصفه أهم جانب في ولايته . وتحقيقا لتلك الغاية ، يطلب مشروع القرار من مجلس ناميبيا مواصلة تعبئة الدعم الدولي للضغط من أجل الانسحاب السريع لإدارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا ، ومواصلة السعي من أجل أن ترفض جميع الدول كل أنواع المخططات التي تحاول بها جنوب افريقيا إدامة وجودها غير الشرعي في ناميبيا ومن أجل ألا تعترف جميع الدول بهذه المخططات .

إن نضال شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني في ظل قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق استقلال ناميبيا يجب دعمهما بالعمل الحاسم إذا ما أريد لهما أن يُكَلِّلا بنجاح . ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يوفر إطارا لتحقيق ذلك الهدف الرئيسي . لذا يحدو وفد بلدي أمل صادق في أن يحظى مشروع القرار بجم ، بشأن برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بالتأييد الإجماعي للجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بلغاريا ،

الذي سيتولى عرض مشروع القرار دال .

السيد كولوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني

ويشرفني أن أعرض على الجمعية العامة القرار دال بشأن "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي مؤيدا لاستقلال ناميبيا الغوري" لكي تتولى النظر فيه .

إن مشروع القرار ، بادئ ذي بدء ، يكرر الإعراب عن أهمية تعزيز الدعاية الإعلامية بشأن جميع جوانب مسألة ناميبيا كأداة لتعزيز المسؤولية المباشرة التي يضطلع بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛ كما يؤكد على الحاجة الملحة إلى نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا وإلى تعبئة الرأي العام الدولي بصفة مستمرة تأييدا

لحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والامتقلال . وهو يؤكد على هذه الاهداف الهامة إزاء خلفية التمثيم الإعلامي الكامل الذي فرضه نظام جنوب افريقيا غير الشرعي على الانباء الواردة من ناميبيا وحملة الاقتراء والتضليل الإعلامي التي يواصل ذلك النظام ممارستها ضد الامم المتحدة والكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبى .

ومتابعة لهدف تكشيف الحملة الدولية المؤيدة لقضية ناميبيا ، يطلب مشروع القرار إلى مجلس الامم المتحدة لناميبيا - بين جملة أمور - أن يركز أنشطته على مزيد من التعبئة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وتكشيف الحملة الدولية الرامية إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وتنظيم حملة دولية لمقاطعة منتجات ناميبيا وجنوب افريقيا ، وفضح كل تعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري وشجبه .

كما ينص مشروع القرار على برنامج إعلامي متنوع وواسع النطاق يشمل ، بين جملة أمور ، إعداد نشرات خاصة بكل جوانب المسألة الناميبية ونشرها على نطاق واسع ، بالإضافة إلى إنتاج وبث برامج إذاعية وتليفزيونية لتوجيه انتباه الرأي العام العالمي إلى الحالة الراهنة في ناميبيا وفيما حولها ، ومناهضة الدعاية المعادية وحملة التفضيل الإعلامي التي يشنها نظام جنوب افريقيا العنصري .

وفضلا عن ذلك ، ونظرا لاستمرار تعاون بعض الدول مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، والحاجة إلى التركيز على تعبئة أكبر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، تطلب الجمعية من مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن ينظم حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية ، يقوم خلالها المشاركون بالنظر في كيفية مساهمتهم في تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بنشر المعلومات عن ناميبيا وتعبئة التأييد لها .

إن تعبئة الرأي العام الدولي عن طريق نشر المعلومات الخاصة بناميبيا تمثل جانبا هاما من جهود الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا . ورغم الطفرة التي حدثت في الاهتمام بالحالة في الجنوب الافريقي ككل ، فإن الجمهور بصفة عامة لا يحصل على معلومات كافية بشأن ناميبيا . ويعتقد العديدون أن هناك مؤامرة من الصمت بشأن ناميبيا من جانب وسائل الإعلام في بلدان معينة . ويطلب مشروع القرار من مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن يقوم بتنظيم لقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام بشأن التطورات المتعلقة بناميبيا ، ولا سيما قبل النهوض بالانشطة الرئيسية التي ينظمها مجلس ناميبيا خلال عام ١٩٨٩ من أجل مواجهة هذه المشاكل .

ويطلب مشروع القرار إلى الدول الاعضاء أن تذيع برامج على شبكاتهما الإذاعية والتليفزيونية الوطنية وأن تنشر مواد في وسائل الإعلام الإخبارية الرسمية التابعة لها عن الحالة في ناميبيا وفيما حولها ، وعن التزام الحكومات والشعوب بالمساعدة بكل طريقة ممكنة في كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال .

ومن الضروري أن يحظى موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا بالدعائية المطلوبة من أجل توعية وإعلام الرأي العام بأسره . أما في تلك البلدان التي لا تتمشى سياستها الحكومية مع توافق الآراء الدولي بشأن مسألة ناميبيا ، فإن الحاجة إلى هذه المعلومات تبلغ من الإلحاح درجة لم يسبق لها مثيل . وينبغي أن يمثل نشر المعلومات الخاصة بناميبيا وسيلة لممارسة الضغط على بريتوريا وحلفائها كيما تدعن لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها التي تطالب بالتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الإبطاء .

ويلقى مشروع القرار أيضا الضوء على الدور الهام والإيجابي للغاية الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات وتعبئة التأييد لقضية ناميبيا . ومن ثم يطالب مشروع القرار مجلس ناميبيا بأن يواصل التعاون عن كثب مع المنظمات غير الحكومية في جهودها الرامية إلى تعبئة الرأي العام الدولي لنصرة نضال التحرير الذي يخوضه الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وفي نفس مشروع القرار ، تقرر الجمعية تخصيص موارد كي يستخدمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في برنامجه للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك دعم المؤتمرات وحلقات العمل التي تعقدها تلك المنظمات ، وتأييد الأنشطة الأخرى التي من شأنها تعزيز قضية نضال التحرير للشعب الناميبى ، وفقا للقرارات التي سيتخذها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالتشاور مع سوابو .

وفضلا عن ذلك ، يناشد مشروع القرار المنظمات غير الحكومية ، بين جملة أمور ، أن تزيد من وعي مجتمعاتها الوطنية وهيئاتها التشريعية فيما يتعلق باحتلال

جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وبالكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة سوابو ، وبالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الاساسية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا في ناميبيا ، وبنهب موارد الاقليم الذي تمارسه المصالح الاقتصادية الاجنبية ، وأن تعمل في بلادها على تعبئة التأييد الجماهيري الواسع النطاق للتحرير الوطني لناميبيا عن طريق عقد جلسات الاستماع والحلقات الدراسية والعروض العامة عن مختلف جوانب المسألة الناميبية ، وكذلك عن طريق إنتاج وتوزيع الكتيبات والافلام وغيرها من المواد الإعلامية .

وختاما ، أود أن أعرب عن خالص أملني في أن تؤيد الجمعية بالإجماع مشروع القرار "دال" المعنون "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تاييدا لاستقلال ناميبيا الفوري" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فنزويلا

لتقديم مشروع القرار "هاء" .

السيد كارنغالي (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن

أتولى تقديم مشروع القرار (هاء) المعنون "صندوق الامم المتحدة لناميبيا" .

لقد قامت الامم المتحدة في عام ١٩٧١ بإنشاء صندوق الامم المتحدة لناميبيا اعترافا منها بحقيقة أنه بمجرد انتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، فإن الامم المتحدة هي التي ستولى المسؤولية المباشرة عن الاقليم إلى حين استقلاله ، وهو ما يلقي على كاهل الامم المتحدة التزاما رسميا بمساعدة شعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال وبمده بالمساعدة المادية تحقيقا لهذه الغاية .

ولقد ازدادت برامج المساعدة التي يقدمها مجلس ناميبيا ، كما ونوعا ، منذ بداية السبعينات . ففي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بلغ إجمالي إنفاق صندوق ناميبيا حوالي ١٤ مليون دولار أمريكي وهو مبلغ جُمع أساسا من الاسهامات الطوعية التي قدمها المجتمع الدولي .

وفي السنوات الاخيرة ، نظمت مشاريع شتى عن طريق ثلاثة حسابات مختلفة ، اولها هو الحساب العام ، الذي يتحمل اعباء المساعدة التعليمية والاجتماعية والطبية للناميبيين . واهم نشاط تخصم تكلفته من هذا الحساب هو برنامج للزمالة يكفل في الوقت الحالي ٢٦٦ من الطلبة والدارسين الناميبيين في ١٧ بلدا .

وثانيا ، هناك حساب برنامج بناء الدولة الناميبية ، الذي يمول برنامجا واسع النطاق من المساعدة الموجهة صوب تنمية تشمل كلا من الفترة السابقة على الاستقلال والسنوات القليلة التالية للاستقلال . ويمول هذا البرنامج أنشطة البحث والتدريب والتعليم . وقد أعد على مر السنين عدد كبير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بناميبيا تحت إشراف برنامج بناء الدولة الناميبية ، ولكن التدريب والتعليم يحظيان في الوقت الراهن باهتمام متزايد . وهناك عدة مئات من الناميبيين الذين يستفيدون حاليا من هذا النوع من المساعدة .

شالسا ، هناك حساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي يوفر الأساس المالي للأنشطة التي يقوم بها معهد الأمم المتحدة لناميبيا في مجال البحث والتدريب في لوساكا ، زامبيا ، والذي يضم حاليا ٥٦٢ طالبا .

ويسرنى أن أقول إن تنفيذ برامج المساعدة يمضي بطريقة مرضية . ولا يزال معدل التنفيذ عاليا في شتى المشاريع ، وهناك عدد متزايد من الناميبيين الذين يستفيدون من شتى الأنشطة التي تنفذ من خلال الحسابات الثلاثة المشار إليها . وليس شمة شك في أن كل هذه الأنشطة ستكون لها آثار هامة طويلة الأمد ، وستساعد في إعداد الناميبيين لتولي حكم بلدهم بكفاءة وفعالية بعد الاستقلال . ومن المهم أن نضع في الاعتبار في هذا الصدد أن غالبية الأنشطة تتم بموجب برامج تنفذ على عدة سنوات ، بحيث تنتهي تدريجيا وبطريقة منتظمة بمجرد أن تحقق ناميبيا استقلالها . لذلك سيكون من الضروري ، حتى بعد تسوية هذه المسألة ، أن تخصص مبالغ كبيرة من المال تستخدم خلال فترة انتقالية لتقليل أي اضطراب في تنفيذ البرامج الجارية إلى أدنى حد ، وخصوصا في مجال التعليم والتدريب .

إن مشروع القرار الحالي ، إذ يأخذ في الاعتبار كل هذه الحقائق ، فإنه يقترح أن يخصص لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا مبلغ ١,٥ من ملايين الدولارات من الميزانية العادية للأمم المتحدة لسنة ١٩٨٩ . ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يكشف نداءاتها إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد لتقديم المزيد من التبرعات السخية إلى حسابات الصندوق الثلاثة .

وختاما ، أود أن أوضح أن احتياجات ناميبيا للمساعدة الإنمائية متزايد زيادة كبيرة بعد الاستقلال . فبعد سنوات طويلة من الحكم الاستعماري سيمسك الناميبيون بأعنة مصيرهم ويتصرفون في مقدراتهم بأنفسهم . وبوسع المرء أن يفترض أنهم سيشرعون في برنامج كبير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة البناء الوطني لصالح الشعب الناميبى كله . وسوف يكون ذلك جهدا ضخما يتطلب موارد مالية هائلة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء . وإذ نضع في الاعتبار أن الأمم المتحدة تنطلق

بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا منذ أكثر من ٢٣ عاما ، فإنني على ثقة من أن هذه المنظمة ستواصل المساهمة ، في نطاق الإطار المؤسسي المناسب ، في تنفيذ برامج واسعة النطاق وموجهة للتنمية ، حتى في فترة ما بعد الاستقلال .

وبعد هذا العرض الموجز ، أوصى الجمعية العامة بأن تعتمد بالإجماع مشروع القرار هاء بشأن مسألة ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلي

الدول الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الخمسة - أو عليها جميعا - الواردة في الفصل الأول من الوثيقة (A/43/24 (Part II) . وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق للكلمة ، وتلقيها الوفود من مقاعدها . وستتاح الفرصة للممثلين أيضا لتعليق تصويتهم بعد الانتهاء من عمليات التصويت كلها .

السيدة ديتلهابي أوليفانت (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيموت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرارين ألف وباء ، على الرغم من وجود ظروف خارجة عن إرادتنا تجبرنا على إعلان عدم قدرتنا على تنفيذ بعض فقرات مشاريع القرارات التي تدعو إلى فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ؛ إلا أننا لن نقف في طريق من يستطيعون فرض الجزاءات الاقتصادية وتطبيقها على جنوب افريقيا ويقررون فعل ذلك .

السيد نيزيرييتي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

ألقي الكلمة التالية باسم الدول الاعضاء الاثنتي عشرة في المجموعة الأوروبية بشأن مشاريع القرارات المعروضة الآن على الجمعية العامة .

إن هدف المجتمع الدولي واضح ومشارك ، وهو تحقيق استقلال ناميبيا في أقرب فرصة ممكنة ، وتودّ الدول الاثنتا عشرة أن تؤكد مرة أخرى على تأييدنا التام والمستمر والذي لا لبس فيه لخطة التسوية التي أقرها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد طلبنا من جنوب افريقيا أن تنفذ خطة التسوية فورا ودون شروط مسبقة .

وإزاء هذه الخلفية ، نجد من المؤسف أن هناك عددا من العناصر الخلافية لا تزال موجودة في مشاريع القرارات . ونحن نعتز بالجهود التي بذلت للإقلال منها إلى حد كبير ، وكذلك بأن بعض العبارات التي سببت مشاكل في السنوات الأخيرة قد حذفت ، وخصوصا في مشروع القرار بء .

واسمحوا لي الآن بأن أعود وأذكر بإيجاز بعض التحفظات المعروفة تماما والتي لدى الدول الاثنتي عشرة بشأن مشاريع القرارات هذه .

على الرغم من أننا نشاطر الشعب الناميبي في جنوب افريقيا في شعوره بنفساد الصبر والاحباط بسبب استمرار احتلال جنوب افريقيا لبلده ، إلا أننا لا نستطيع تأييد الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق استقلال ناميبيا . ونحن لا نزال مقتنعين بأن واجب الأمم المتحدة الرئيسي والعام هو تشجيع الحلول السلمية وفقا للميثاق ، وبالتالي تجنب أي تشجيع لاستعمال القوة . لهذا السبب لا يمكننا إقرار المطالبة بتقديم مساعدة عسكرية إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وترى الدول الاثنتا عشرة أنه بمقتضى أحكام خطة التسوية فإن دستور ناميبيا المستقلة يجب أن تضعه جمعية تأسيسية تشكل عن طريق انتخابات يكون بمقدور جميع المجموعات السياسية الاشتراك فيها ، وبالتالي لا ينبغي تسمية أي من هذه المجموعات مقدما على أنها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

ونظرا لالتزامنا بمبدأ العالمية فيما يتعلق بعضوية الأمم المتحدة ، فإننا لا يمكننا القبول بأن يصبح هذا المبدأ موضع شك ، كما لا يمكننا قبول التهاون فيما يتعلق باستقلال المؤسسات المالية الدولية . ونرى أن فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا لن يؤدي إلا إلى إعاقة الجهود الرامية إلى كفاءة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية .

وترفض الدول الاثنتا عشرة أي استفراد تعسفي أو انتقائي لبلدان منفردة أو لمجموعات من البلدان . ويظل احترامنا لتوزيع الاختصاصات فيما بين الهيئات الرئيسية في المنظمة ثابتا لا يتغير . ومجلس الأمن وحده هو المخول اتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

ولا بدّ لي أيضا من أن أسجّل قلقنا إزاء الاثار المالية لبعض مشاريع القرارات المعروضة علينا . ونحن نفكر بصورة خاصة ، بين جملة أمور ، في الاقتراح القاضي بأن يعقد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا جلسات عامة غير عادية بعيدا عن مقره ، الامر الذي يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ . وسيحتاج الامر إلى رصد الموقف بعناية في ضوء التطورات ، كما هو الحال في أي اتفاق جديد في ظل الحالة المالية الراهنة .

وعلاوة على ذلك ، فإننا نلاحظ أن مشاريع القرارات المعروضة لا تأخذ في الاعتبار الحقيقة التي مؤداها أن احتمالات تحقيق استقلال ناميبيا قد تحسنت منذ العام الماضي ، ولا سيما نتيجة للمفاوضات الجارية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية .

وإن الدول الاثنتي عشرة لتبقى ملتزمة التزاما قويا وقاطعا باستقلال ناميبيا وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون تأخير أو شروط مسبقة .

ونحن نرحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه أخيرا في جنيف ، ونأمل أن يؤدي إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية في وقت مبكر . وبطبيعة الحال ، سيضطلع الأمين العام بدور حاسم في خطة التسوية وفي تنفيذها .
ونأمل أن تتمكن ناميبيا أخيرا ، في المستقبل القريب ، من أن تحتل مكانتها في الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية ذات سيادة في مجتمعنا الدولي .

السيد مودينغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجري

التصويت بشأن هذا البند في أعقاب المحادثات الرباعية التي انعقدت مؤخرا في جنيف بشأن افريقيا الجنوبية الغربية . ونحن لا نعلم ما الذي تم الاتفاق عليه في جنيف ، إذ أن الوفود الأربعة تقوم الآن برفع تقاريرها إلى حكوماتها . ولذا فإن من غير المستصوب أن تغلبنا البهجة في هذه المرحلة .

وإن رد الفعل المبدي لوزير خارجية الفصل العنصري ، السيد بوتس ، ليجبرنا على توخي الحذر ، إذ أنه أعلن قائلا :

"علينا أن ندرس ما أسفرت عنه هذه الجولة من المحادثات بالتفصيل حتى نتبين ما إذا كانت هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق . ونظرا لما تنطوي عليه هذه المرحلة من سمات معقدة وخطيرة ، فإنه لا يمكن التوصل حاليا إلى أي استنتاج حول ما إذا كان ذلك الذي حدث في جنيف سيلقى القبول من حكومة جنوب افريقيا" .

ولذلك فإننا نلزم الصمت بشأن هذه المسألة ، ولكننا لا ينبغي أشداء انتظارنا هذا أن نتهاون في الضغط على بريتوريا لإجبارها على إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، لأن مسألة ناميبيا لن تجد حلا طالما استمرت جنوب افريقيا العنصرية في احتلالها الاستعماري وغير الشرعي لناميبيا .

لقد بذلت جهود شاقة هنا في نيويورك وفي مختلف عواصم العالم لعرقلة المناقشة التي تجري حاليا في هذه الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، وتم ذلك بذريعة أن أسلوب المناقشة قد يعرض للخطر المفاوضات الجارية بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ،

التي طلب منا أن نصدق أنها تتوافق ، بمحض الصدفة ، مع المفاوضات الرباعية المستأنفة . وأبلغنا بأن "المفاوضات على وشك التوصل إلى حل" ، وأن "المفاوضات قد بلغت مرحلة حساسة" ولذلك حذرنا من "القلب الامور رأسا على عقب" .

ولحسن الحظ أن ذلك كان قد تردد على مسامعنا مرارا من قبل . وكما ينمحننا آيسوب في خرافته الشهيرة ، فإن المرء لا يستطيع أن يرفع عقيرته بالتخويف من الذئب سوى مرة واحدة . ولذا فقد مضينا قدما في المناقشة ، ولكن تأشيرها على المفاوضات الحساسة لم يكن سلبيا بأي حال من الاحوال . بل على العكس ، فإن إعراب المجتمع الدولي عن تصميمه على تحقيق الاستقلال لناميبيا لا يمكن إلا أن يؤثر تأشيرها على الاطراف المتباحثة في جنيف .

إن مسألة ناميبيا تعد أولا وقبل كل شيء مسؤولية تفضلع بها الامم المتحدة . وواجبنا الجماعي هو أن نحقق تقرير المصير والاستقلال لهذا الاقليم ، كما أن التزامنا وحقنا هو أن نشارك في عملية تحقيق الاستقلال لناميبيا . وهذه مسؤولية لا يمكننا أن نقاعس عنها أو نوكلها لاحد أو نسمح بأن نجرد منها . وهي أمانة شرف عهد بها إلينا ويجب علينا الوفاء بها ، وهي تفرض علينا جميعا أن نفتح عن رأينا .

ومنذ أكثر من عام الآن ، تقف الامم المتحدة موقف المراقب إلى حد كبير ، بينما تبذل الجهود ، خلسة أحيانا ، لإقحام مسائل خارجة عن استقلال ناميبيا في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يمكن السماح باستمرار ذلك دون التصدي له . وهذه المناقشة بمثابة تحذير لأولئك الذين يعتزمون جعل استقلال ناميبيا مرهونا بمسائل خارجية لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتهاون بشأنها .

وفي بداية الامر ، اعتاد الكثيرون افتراض أن ما يسمى بالربط يعني انسحاب القوات الكوبية من أنغولا مقابل انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا واستقلال هذا الاقليم . أما الآن فإن معلوماتنا أكثر اكتمالا . فالربط يتضمن ، من جملة أمور أخرى ، بعض التدابير السياسية داخل أنغولا ، وبنطوي على محاولات تستهدف تغيير الوجهة السياسية لحكومة أنغولا كشرط مسبق لاستقلال ناميبيا . ونحن نكتشف الآن أنه

ما لم يفسح مكان للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا بقيادة سافيمبي في النظام السياسي لأنغولا ، فلن يسمح لشعب ناميبيا بالتححرر . فاستقلال هذا الشعب مشروط ، ويرتهن - نعم يرتهن - بما يسمى حلا سياسيا داخليا مقبولا ينبثق في أنغولا . إن وصف هذه المرحلة من المفاوضات بأنها حساسة ما هو إلا سوء استخدام للغة . وهو مفالطة فاضحة . وعلينا جميعا أن نرفع أصواتنا عاليا ونقول على نحو عاجل إن استقلال ناميبيا ينبغي ألا يصبح أسيرا لهذه المسائل الخارجية . فالمسائل التي تتعلق بالعلاقات بين أنغولا وكوبا والولايات المتحدة وجنوب افريقيا تقتصر فقط على هذه الدول الاربع ذات السيادة . وليس لهذه الجمعية العامة أي دور فيها . ولكن استقلال ناميبيا أمر يقع ضمن اختصاصها ، وعلى الاعضاء الذين يشاركون في معالجة هذه المسألة احترام آراء هذه الهيئة ، ويتمثل موقف الامم المتحدة في أنه لا يجوز لأي عضو أو مجموعة من الاعضاء إقحام عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا في خلافات خارجة عن استقلال ناميبيا . وتدرك زمبابوي وتحيي التضحيات الباسلة والإسهامات الهامة التي تقدمها كل من أنغولا وكوبا من أجل تحقيق تسوية سلمية للنزاع في افريقيا الجنوبية الغربية . بيد أن زمبابوي لن تقبل مطلقا تأخير استقلال ناميبيا حتى يتم إيجاد يحل يتعلق بدور سافيمبي وعصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا التي يقودها .

وقد نكون بدأنا واحدة من تلك المراحل التي تبدو فيها بريتوريا على استعداد للخروج من ناميبيا ، ولكن يجب ألا ننسى أن بغل بريتوريا قد اقترن من البئر في الماضي ، ولكنه امتنع عن الشرب . فهل تراه سيشرب هذه المرة ؟ وإذا فعل ، فما هو قدر الفوضى التي ستترتب على هذه العملية ؟

قبل الإجابة عن هذه الاسئلة دعونا أولا نبحث في الاسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى الآن ، والعراقيل التي وضعت أمام تنفيذه . لقد سبق أن ذكرنا ورفضنا ما يسمى بالربط ووضع الشروط المسبقة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، غير أن مسألة الربط والشروط المسبقة هذه ليست إلا تمويهها للأسباب الحقيقية ، التي يمكن تلخيصها بكل بساطة في امتناع بريتوريا عن التخلي عن سيطرتها على ناميبيا .

ولكن لماذا رفضت بريتوريا ، ولا تزال ترفض ، الخروج من ناميبيا ؟ وإذا ما وافقت الآن على ذلك ، فما هو السبب الذي يكمن وراء ذلك وكيف تأمل في حماية مصالحها ؟

إن لدى بريتوريا اعتبارات قوية داخلية واقليمية عملت ضد استقلال ناميبيا ، وستظل هذه الاعتبارات قائمة في حساباتها . إن ما يسمى بقطاع كابريري في ناميبيا هو بمثابة خنجر تهديد به جنوب افريقيا منطقة الجنوب الافريقي . فمن قاعدتها الجوية في قطاع كابريري ، تلقي بريتوريا بظلها المشؤوم على المنطقة بأكملها . ومن الصعب على المؤسسة العسكرية لنظام الفصل العنصري العدواني أن تتخلى عن هذه الميزة الاستراتيجية دون أن تحمل على تعويض مقابلها . فقد كانت لقطاع كابريري قيمة كبرى في الدفاع عن الفصل العنصري .

ثانيا ، ذكر تقرير اللجنة الدائمة الثانية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا لعام ١٩٨٧ ما يلي :

"من بين الاسباب الرئيسية لاستمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وللدعم الذي تتقاه من حلفائها الغربيين ، اهتمام كل من الطرفين بإدامة حصولهما دون عائق على المعادن الاساسية الحيوية الموجودة في الاقليم واستغلالها" .

إن شروة ناميبيا المعدنية تعزز موقف جنوب افريقيا بصفتها مورداً أساسياً للمعادن الاستراتيجية إلى العالم الغربي . وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن هناك مغالاة كبيرة في اعتبار جنوب افريقيا مستودعاً للمعادن الاستراتيجية التي تحتاج إليها الدول الغربية ، فإن تشبث نظام الفصل العنصري بناميبيا الفنية بالمعادن لا يعود أمراً يبعث على الدهشة .

وفضلاً عن ذلك ، فإن لدى نظام بوتوا أسباباً سياسية داخلية تدعوه إلى البقاء في ناميبيا . منها أن جناح اليمين الافريقي المتطرف يبعث الرعب في قلب النظام . فاليمين يخشى أنه إذا ما تخلى بوتوا عن ناميبيا فإنه سيتخلى ، عاجلاً أم آجلاً ، عن

نظام الفصل العنصري ، إذ أن السود في جنوب افريقيا سوف يستمدون الإلهام والعزم من استقلال ناميبيا ويزيدون من ضغطهم من أجل تحقيق العدالة والإنصاف في جنوب افريقيا . وفي الايام الاخيرة ، عززت جنوب افريقيا قواعدها العسكرية في وندهورك وقطاع كابريفي وعملت على توسيعها . وشهدت تحركات واسعة النطاق لقوات الجيش حيث دفعت بريتوريا بأعداد كبيرة من الرجال وكميات طائلة من المعدات إلى داخل ناميبيا منذ آب/أغسطس من هذا العام . وفي ناميبيا ذاتها ، بلغت أعمال القمع والانشطة ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ذروة جديدة ، حيث يجري اعتقال مؤيدي سوابو أو تجري تصفيتهم جسديا .

وقد وصلت حملة النظام الحالية ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الى ابعاد مفرغة . فهل هذه الاعمال هي مقطع من الاغنية التي تنشدتها بريتوريا قبل ان تلفظ أنفاسها الاخيرة ، أم أن المقصود بها ترسيخ سلطتها بغض النظر عما يحدث فسي ناميبيا ؟ وقد قصت بريتوريا بما يسمى التسوية الداخلية أن تترك عملاءها وعجلة القيادة في أيديهم داخل الإقليم . فهل أو شك المجتمع الدولي أن يعتاد على تحقيق هذه الاغراض الخسيسة ؟

ولنعد الآن الى مسألة ما اذا كانت بريتوريا مستعدة ، آخر الامر ، لتترك ناميبيا أم أنها غير مستعدة لذلك . ونظرا لتاريخها المليء بالخديعة والمراوغة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، لابد أن تقوم بريتوريا بالكثير قبل أن نصدق "بحسن نيتها" وحتى الآن ، لم تأت أعمالها بالاثار المطلوب ، ولا تشكل دليلا على تحول مفاجئ بقبول استقلال حقيقي لناميبيا . وإنما هي تبدو لنا استجابة على مضض ومحسوبة بعناية للضغوط والتهديدات التي تفرض عليها من الخارج . لقد انسحبت بريتوريا من انغولا الجنوبية ، لالأنها اكتشفت فجأة عدم شرعية عدوانها على انغولا . كلا ، بل أنها طردت من انغولا مجدوعة الأنف بعد أن انهزمت في كويتو كوانغال . وهي تحشد الآن قوات مكشوفة في ناميبيا جنوبي حدود انغولا استعدادا للجولة القادمة ، ولكن ما عسى أن تكون الجولة القادمة ؟ هل تكون للقضاء على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وتشبيت عملائها ؟ لقد رأي البعض في رحلات بوتسالا الاخيرة في داخل افريقيا ، رغم أخطار خفافيش غابون مصاصة الدماء ، وغيرها من الزواحف الاستوائية ، فضلا عن رمال السياسة المتحركة ، دليلا على أن نظام الفصل العنصري يتغير ، وأنه على استعداد الآن لمنح ناميبيا استقلالها . ولكن الحقيقة غير ذلك لسوء الحظ . وما يفعله بوتسالا هو مقاومة العزلة والجزاءات الدولية بالتظاهر بأنه يسالم افريقيا . وقد بدأت الجزاءات ، ولاسيما ممانعة المصارف الدولية وغيرها من المؤسسات المالية في منح النظام السلف التي هو في حاجة ماسة لها ، تلحق الضرر البالغ باقتصاده . ويعتقد بوتسالا أنه لو استطاع أن يظهر كما لو كان يسالم افريقيا ، فعندئذ ستفك عزلته العالمية ، ويحصل على تدفق رؤوس الأموال التي يحتاجها اقتصاده العليل .

ما الذي يحرك بريتوريا ؟ لقد انسحب النظام من انغولا الجنوبية بسبب تزايد تكلفة العدوان عسكريا واقتصاديا وسياسيا ؛ عسكريا . فقد انهزمت جنوب افريقيا في انغولا الجنوبية ، وبلغ معدل القتلى من الشباب من المجندين البيض من جنوب افريقيا معدلا غير مقبول سياسيا . ومن الناحية الاقتصادية ، فإن بريتوريا تنفق نحو بليون راند سنويا على منظمة يونيتا (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا) علاوة على تخصيص ٧٠٠ مليون راند لناميبيا نفسها .

وكانت الهزيمة العسكرية ، والخوف من الجزاءات والعزلة هي التي دفعت أخيرا ببريتوريا في حالة يأسها الى داخل افريقيا لم يكن الحوار ولا الارتباط البناء هو الذي فعل هذا ، واذا ما كتب لناميبيا أن تتحرر فلن يكون ذلك لاي من هذين السببين . وأخيرا ، فهذه المناقشة أهميتها في تجديد الضغط على بريتوريا ، ورفض اقحام مسائل خارجية علي خطة استقلال ناميبيا ، أو تعديلها ، وكذلك تذكيرنا جميعا بأن حصول ناميبيا على الاستقلال هو مسؤولية الأمم المتحدة . ولن تسمح الجمعية بالجهود الخفية التي ترمي الى تحميل خطة ناميبيا بالمسائل الدخيلة أو محاولات تعديل الخطة على أي نحو من الانحاء أيا كان مصدر هذا التعديل .

وقد عمل الضغط الذي تمارسه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على زيادة تكلفة القتال الدائر في انغولا . وقد أصبحت زيادة الدعم بالدبلوماسية والمادي الذي يقدم للشعب المناضل في ناميبيا بقيادة سوابو ، ممثله الحقيقي الوحيد ، أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى . ونحن نحیی المقاتلين في جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، ونحیی كل قوات ناميبيا الوطنية . وسوف تتحرر ناميبيا ، والنضال مستمر والى اللقاء في العام القادم في وندهوك . ومن أجل إبلاغ رسالة قوية الى بريتوريا لتخرج من ناميبيا ، ستصوت زمبابوي مؤيدة مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم ، ونحث الآخرين أن يحدو حذونا .

السيد فيري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عند تقديم تقرير

مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى الجمعية العامة ، عبر رئيس المجلس السيد ب. ي. زوزي من أمله في أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تناقش فيها الجمعية العامة مسألة ناميبيا ، وأنه بحلول الدورة الرابعة والأربعين سوف يكون شعب ناميبيا قد حصل على استقلاله وسيادته الوطنية . ويود وفد بلادي أن يعرب عن مثل هذا الأمل . وبالفعل فإن تطورات الأشهر الأخيرة يبدو أنها تبرر هذا التفاؤل ، وإن كان تفاؤلا مشوبا بالحذر وكما نتمنى أن يؤدي بت الجمعية العامة في مشاريع القرارات المعروضة علينا الآن إلى الإسهام في تحقيق هذا الأمل !

وسيصوت وفد بلادي لصالح مشاريع القرارات المطروحة علينا ، ومنها مشروعاً القرارين ألف وباء تمبيراً عن دعمنا لتطلعات شعب ناميبيا ، وتمبيراً أيضاً عن رفضنا لاحتلال جنوب افريقيا المستمر لناميبيا ، وسيطرتها عليها تحدياً لقرارات الأمم المتحدة .

ولكنني أود أن أقرر أنه ، باتخاذنا هذا الموقف ، لن يعتبر وفدي نفسه ملتزماً ببعض جوانب مشاريع القرارات هذه ، أو مؤيداً لها ، وهي الجوانب التي تتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها علاقات ملاوي الخارجية . لقد تحدثنا عن هذه المسائل مسن قبل في مناسبات عديدة ، وهي معروفة جيداً لأعضاء هذه الجمعية ، ولذلك لن أسردها هنا مرة أخرى . ويود وفد بلادي ، مع ذلك ، أن يقرر أنه يتحفظ بشأن الفقرات ذات الصلة .

السيد سيرفيه (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى خصمت

الجمعية العامة مناقشة مطولة لمسألة ناميبيا ، وقد أتاحت هذه المناقشة فرصة للمجتمع الدولي لكي يجدد تأكيد تمسكه باستقلال هذا الإقليم .

وتأسف بلادي أسفا عميقاً لأن ناميبيا مازالت محتلة على نحو غير مشروع من قبل جنوب افريقيا بينما وضع هذا الإقليم منذ حوالي ربع قرن تحت المسؤولية المباشرة لمنظمتنا .

ويوصف بلجيكا عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فقد أتيح لها من قبل أن تعبر عن ارتياحها للجهد الذي بذل لاختصار نصوص مشاريع القرارات المعروضة علينا ، ونأمل أن يستمر هذا الجهد . وعلاوة على ذلك ، فقد لاحظنا بارتياح أن بعض اعتراضاتنا أخذت في الاعتبار عند اختصار صيغة واحد من مشاريع القرارات .

ولكن إذا كان وفدي لم يعترض على توافق الآراء الذي طرح به مجلس ناميبيا تقريره ومشاريع قراراته على الجمعية العامة ، فقد كان ذلك أساسا لتأكيد دعمه الذي لا يتزعزع لحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال .

والواقع أنه بالرغم من تحسين بعض مشاريع القرارات فإنها لازالت تمثل صعوبات معينة ألمح اليها الممثل الدائم لليونان نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

وهناك عدد من المبادئ الثابتة في سياستنا الدولية حذا ببلادي الى التمسك بتحفظاتها السابقة .

وسوف يمتنع وفدي عن التصويت على مشروعات القرارات ألف وباء ودال على الترتيب الخاصة بالحالة في ناميبيا بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ونشر المعلومات . وقد سبق أن عللنا أسباب هذا الامتناع مرارا من قبل .

فبالنسبة لمشروع القرار ألف ، على سبيل المثال ، يتمسك بلدي بتحفظاته المتعلقة بالمركز المناط بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونأسف لان بعض الفقرات لم تراعى الاختصاصات المحددة لمجلس الامن . وتنطبق هاتان الملاحظتان أيضا على مشروع القرار بباء .

وفوق ذلك تتحفظ بلجيكا على مشروع القرار ألف فيما يتعلق بدعم الكفاح المسلح ، وذكر البلدان على نحو انتقائي ، وقطع كل العلاقات مع جنوب افريقيا ، والدعوة لتطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، والنقد الموجه الى الدول الغربية من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

وأخيرا ، كان من الممكن أن يصوت وفدي لصالح الفقرة ٥٩ لو أن التصويت عليها تم بطريقة منفصلة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار دال ، فإن وفدي ، إذ يعترف بضرورة تبليغ السراي العام وإعلامه بشأن مسألة ناميبيا ، يأسف لأن حملة التعبئة تستخدم كثيرا في نقل مفاهيم لا تستطيع بلجيكا الموافقة عليها .

وسوف يصوت بلدي لصالح مشروع القرار جيم ، بشأن برنامج عمل مجلس ناميبيا ، غير أنه يود أن يشير الى التحفظات التي أعرب عنها ممثل اليونان بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية أثناء النظر في الاثار المالية في اللجنة الخامسة . وبالمثل ، سوف نصوت لصالح مشروع القرار هاء بشأن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

وتتفهم بلجيكا مشاعر الغضب التي يبديها شعب ناميبيا . ونأمل أن يتيح الاتفاق الأخير الذي تم التوصل اليه في جنيف سرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونؤيد في هذا الصدد تماما الجهود التي يبذلها الأمين العام ، ونأمل أن تحصل ناميبيا على استقلالها في المستقبل القريب نتيجة لهذه الجهود .

السيد كور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد ايرلندا
تماما الآراء التي أعربت عنها اليونان بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

وأود أن أعلن مواقف بلدي بشأن التصويت على مشاريع القرارات ، لقد أيدت ايرلندا بصفة مستمرة حق الشعب الناميبى في الاستقلال ، وشجبنا بشكل متكرر احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لناميبيا الذي يعتبر إهانة لهذه المنظمة وللمجتمع الدولي ولشعب ناميبيا الذي تعرض للكثير من المعاناة والمصاعب . وتعتقد ايرلندا أن شعب ناميبيا يجب أن ينال الحرية لممارسة حقه الاساسي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وترحب إيرلندا بالتفاهم الذي تم التوصل اليه في جنيف في وقت مبكر من هذا الاسبوع . ونشاطر الكثير من الوفود أملها في أن تبدأ الفترة الانتقالية لحين حصول ناميبيا على استقلالها التام برعاية الأمم المتحدة في المستقبل القريب . وإننا نؤمن بأن الدور الذي يؤديه الأمين العام له أهمية قصوى في تنفيذ خطة التسوية ونتعهد بأن نقدم كل الدعم للمساعي التي يبذلها لإنجاز هذه التسوية .

وأود الآن أن أعلل ، إزاء هذه الخلفية ، موقفنا بشأن مشاريع القرارات الخمسة . إننا سنصوت لصالح ثلاثة من المشاريع وسنمتنع عن التصويت على إثنين منها . إننا نؤيد الكثير من الأحكام الواردة في مشروع القرار ألف بشأن الحالة في ناميبيا ، ولكن للأسف هناك عدد من الصياغات التي لا يمكن أن نقبلها . فالعديد من الفقرات الواردة في المشروع تؤيد بشكل واضح النضال المسلح ، ولقد وضحنا من قبل اعتراضنا على أي تأييد تبديه هذه الجمعية لأي عمل من أعمال العنف حتى ولو تفهمنا تماما غضب الناميبيين الذي يدفعهم الى حمل السلاح لتأمين استقلالهم . وأود أيضا أن أقول إننا لا نعتقد أن انتقاد وإدانة مجموعة معينة من البلدان في هذا المشروع أو غيره من المشاريع يمكن أن يدعم هدفنا المشترك في هذه الجمعية ، ومن ثم فإن وفدي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار ألف .

وسوف يؤيد وفدي مشروع القرار باء بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) حيث أننا نعتقد أن مشروع القرار هذا هو الأساس الوحيد للتسوية ، ونؤيد تماما الأهداف والمقاصد الواردة فيه . وفيما يتعلق بالإشارة الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في هذا المشروع وفي غيره من المشاريع ، فإنني أود أن أؤكد من جديد تقدير إيرلندا للدور الرائد الذي تؤديه هذه المنظمة في سعيها لتحقيق الاستقلال لناميبيا . وعندما تعقد انتخابات حرة عادلة برعاية الأمم المتحدة وتحت إشرافها - وهو مقترح قبلته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأيدته إيرلندا بشدة - فسوف تتاح الفرصة لشعب ناميبيا ليختار ممثليه بحرية ومن خلال عملية ديمقراطية .

وستصوت ايرلندا أيضا لصالح مشروع القرار جيم بشأن برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ونؤيد بصفة عامة الجهود التي يبذلها المجلس لإنهاء احتلال ناميبيا غير المشروع . ومع ذلك ، مازالت لنا تحفظات بشأن سلطات مجلس ناميبيا فيما يتعلق ببعض المسائل ، ولا نستطيع أن نقبل بعض توصيات المجلس .

وسوف تمتنع ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار دال بشأن نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام العالمي لدعم الاستقلال الفوري لناميبيا . ونحن نؤيد الكثير من الاحكام الواردة في هذا المشروع وكنا نود التصويت لصالحه . بيد أننا لا نعتبر أن من المفيد أن يناشد مشروع القرار المنظمات غير الحكومية وغيرها أن تتعرض لبعض الحكومات الغربية وتقود حملة ضد تعاون هذه الحكومات السياسي والاقتصادي مع جنوب افريقيا ، لأن مثل هذه الحملة في رأينا قد تضرّ بالاهداف المشتركة التي نؤيدها جميعا .

وختاما ، أود أن أشير الى مشروع القرار هاء بشأن صندوق الامم المتحدة لناميبيا . إن وفدي سيواصل التصويت لصالح مشروع القرار هذا ، ونعتقد أن الصندوق يودي وظيفة قيمة من حيث توفير المساعدة للناميبيين الذي يعانون نتيجة لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لأراضيهم .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : من الواضح أن مسألة ناميبيا هي إحدى المسائل التي مازالت تهم عددا كبيرا من البلدان وتشير كمية كبيرة من الانفعالات . وتبرهن على ذلك القائمة الطويلة للمتكلمين في المناقشة المعقودة على امتداد الايام الثلاثة الماضية .

إن مشكلة ناميبيا تنشأ عن حقيقة واضحة وبسيطة وهي أن جمهورية جنوب افريقيا تحتل بطريقة غير مشروعة إقليم ناميبيا . فليس من حق جنوب افريقيا أن تتواجد في ناميبيا ولا من حقها أن تتحكم في سياسات ذلك البلد الداخلية والخارجية . وتشهد هذه المناقشة على تصميم المجتمع الدولي الراسخ على إنهاء ادارة جنوب افريقيا لناميبيا وإنجاز استقلالها وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفيما يبدو أن المفاوضة الطويلة المضنية والصعبة التي تستهدف إنجاز استقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد بلغت مرحلة هامة في يوم الثلاثاء في جنيف ، فقد اتفقت وفود جنوب افريقيا وانغولا وكوبا على عقد جولة ختامية للمفاوضات قريبا في برازافيل . وبانتهاء اجتماع برازافيل ستنتهي المفاوضات وتبدأ عملية الاستقلال المتوخاة بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد ساد السلم في منطقة نهر كونين ، فالاطراف في المفاوضات لم تكتف فقط بالعمل الجاد لإنجاز استقلال ناميبيا وإنما أيضا سعت الى إيجاد الإطار الضروري لتحقيق سلم واستقرار دائمين في منطقة جنوب غربي افريقيا . إن الجدول الزمني لإعادة انتشار وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، الذي نوقش في جنيف في الاسبوع الماضي ، ليس إلا أحد العناصر المتشابكة في الجهود المبذولة لإنجاز أهداف الميثاق في تلك المنطقة المضطربة من العالم . وفي هذا السياق أود أن أؤكد التزام الولايات المتحدة المستمر بالمصالحة الوطنية في انغولا .

ولقد جرت العادة أن تمتنع حكومتي ، مثلها في ذلك مثل أعضاء آخرين في فريق الاتصال ، عن التصويت على مجموعة مشاريع القرارات التي تصدر سنويا بشأن ناميبيا . وسوف تمتنع الولايات المتحدة عن التصويت مرة أخرى هذا العام . إننا لا نفعل ذلك لأننا لا نهتم بمصير ناميبيا أو شعبها ، ولا نفعله لأننا نؤيد مواقف وسياسات حكومة جنوب افريقيا التي تدير ذلك الإقليم بطريقة غير مشروعة ، ولكن قرارنا الخاص بالامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات ينشأ عن اهتمامنا بالحالة في ناميبيا ورغبتنا في تمكين ناميبيا من الحصول على استقلال سليم ودائم وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ساعدنا في إعداده منذ ١٠ سنوات . إن الامتناع عن التصويت هو وسيلة نبين بها لجميع الاطراف موقفنا المحايد في هذا النزاع ، ونركز طاقاتنا للبحث عن السلم . ولا نرغب في القيام بأي عمل يمكن أن يؤشر على نحو ضار بتلك النتيجة المرجوة .

ومن المؤسف ، أن مشاريع القرارات المعروضة على هذه الجمعية لم تتعرض للتطورات الإيجابية الناجمة عن العمل الجاد الذي تضطلع به الأطراف في المفاوضات . ويلاحظ تكرار الإشارة في مشاريع القرارات الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الناميبي ، في حين أن الانتخابات الحرة والديمقراطية التي ستعقد بمقتضى الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هي وحدها التي ستتيح للشعب الناميبي فرصة اختيار ممثليه .

ومرة أخرى تدين مشاريع القرارات وترفض سياسة "الارتباط البناء" ، ونود هنا أن نذكر ببساطة أن ارتباطنا المستمر هو الذي أسفر عن وصول المفاوضات الى هذه المرحلة الإيجابية .

وأخيرا ، إن مشاريع القرارات هذه تطالب من جديد بفرض الجزاءات الإلزامية والشاملة على جنوب افريقيا لعدم منحها الاستقلال لناميبيا . وموقف الولايات المتحدة إزاء هذه الجزاءات معروف تماما في إطار هذه الهيئة .

وختاما ، أود أن أكرر التزام حكومتي الراسخ والفعال بالسعي صوب تحقيق السلم لافريقيا الجنوبية الغربية والاستقلال السريع لناميبيا ، بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يؤيد الوفد الفرنسي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل اليونان بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية بشأن مشاريع القرارات الخمسة المتعلقة بناميبيا التي ستصوّت عليها الجمعية العامة اليوم .

إن فرنسا التي اشتركت بصورة فعالة في إعداد خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، الواردة في قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لاتزال ملتزمة التزاما راسخا بالتنفيذ السريع لهذه الخطة .

ولهذا فإن حكومة بلدي تشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز في المفاوضات الجارية حاليا ، فتسوية المسألة الناميبية أخذت تتجسد أخيرا . ويسرّ فرنسا أن التعنت والشروط المسبقة التي كانت تقف في سبيل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لم تعد عقبات كأداء أمام حصول ناميبيا على الاستقلال . ونأمل أن تبدأ العملية التي وُضعت من أجلها هذه الأحكام بأسرع ما يمكن .

لقد ذكرت فرنسا مرارا أنها على استعداد للإسهام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ولقد كررت حكومة بلدي مؤخرا استعدادها لتقديم هذه المساعدة ، في إطار المسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتقها بموجب الميثاق .

وهذه هي الروح التي ستجعل الوفد الفرنسي ، تمشيا مع الموقف المتخذ في الدورات السابقة ، يمتنع عن اتخاذ موقف بشأن مشاريع القرارات الخمسة المعروضة على الجمعية العامة .

السيد دا كوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تشاطر البرتغال التحفظات التي تمسكت بها الدول الإثنى عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، كما أعرب عنها ممثل اليونان . وأود الآن أن أعلن موقف بلدي بشأن مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية .

لقد تم توضيح موقف البرتغال بشأن مسألة ناميبيا في مناسبات سابقة في الجمعية العامة . وحكومة بلدي ملتزمة التزاما راسخا وقاطعا باستقلال ناميبيا ، وتعتبر أن الأساس الوحيد المقبول للحل السلمي والدايم للمشكلة هو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي هذا الصدد ، يكرر الوفد البرتغالي تأييده التام والقلبي لما يقوم به الأمين العام من أعمال .

كما نود أن نعبر عن ارتياحنا إزاء الاتفاق الذي وُقِع مؤخرًا في جنيف لحين التشاور بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا وبواسطة الولايات المتحدة ؛ فهذه المفاوضات تحظى دائما بتأييدنا القوي . ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه التطورات إلى إعطاء قوة دفع صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي هذا الصدد ، فإن البرتغال من حيث المبدأ على استعداد للإسهام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية .

هذا هو موقفنا العام من مسألة ناميبيا . ولقد وضعنا هذه الخلفية في اعتبارنا عندما نظرنا في مشاريع القرارات الخمسة المعروضة علينا . وقد قررنا أن نصوت لصالح مشروعين وأن نمتنع عن التصويت على ثلاثة مشاريع .

إن تحفظاتنا الرئيسية تتمثل بالدور الرائد الذي تضطلع به مجموعة سياسية واحدة والوارد في مشاريع القرارات ألف وباء ودال . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا لا نستطيع أن نمضي إلى حد تأييد الدعوة إلى زيادة تقديم المساعدة العسكرية إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كما نرفض أي أفراد انتقائي لبلد معين أو مجموعة معينة من البلدان .

وترى البرتغال أن أحكام خطة الأمم المتحدة للتسوية هي الإطار الوحيد المتفق عليه دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . ولذلك فإننا نتوقع أن الخطة ستكفل أن يتمكن

شعب ناميبيا من اختيار ممثليه بحرية ، وعن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها .

السيد فيرغاو (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) :

"لقد اقتربنا كثيرا من استقلال ناميبيا . وقد كان قرار مجلس الامن

٤٣٥ (١٩٧٨) على الدوام ، ولايزال ، هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف .

وكعضو في فريق الاتصال ، تعرض حكومتي مساعيها الحميدة سعيا لتنفيذ ذلك

القرار . " (A/43/PV.8 ، ص ٢٢)

هذه هي الكلمات التي أدلى بها وزير الخارجية هانز - ديتريش غينشر أمام الجمعية

العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

ووفقا للبيانات التي أدلى بها ممثل اليونان أمام الجمعية باسم الدول

الإثنى عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، لاتزال حكومة بلدي ملتزمة باستقلال

ناميبيا تمشيا مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وستواصل تأييدها التام والمستمر والقاطع

لتنفيذ خطة التسوية دون مزيد من الإبطاء أو الشروط .

وكعضو في فريق الاتصال ، ستشارك جمهورية ألمانيا الاتحادية في الجهود

الرامية إلى تحقيق ذلك التنفيذ . وبغية عدم إصدار أي حكم مسبق على نتيجة هذه

الجهود بأي شكل من الأشكال ، اضطرت حكومة بلدي إلى الامتناع عن التصويت إيجابيا أو

سلبيا على مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . ولهذا السبب ستمتنع

جمهورية ألمانيا الاتحادية عن التصويت على جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا

والمتصلة بمسألة ناميبيا . ولقد حفز هذا الامتناع أسباب إجرائية محضة .

وحيث إننا نمتنع عن التصويت لأسباب تتصل بالمبدأ وبالإجراءات ، فإن وفدي

لا يود التعليق على مضمون مشاريع القرارات المعروضة علينا .

وفيما يتصل باعتراضات وفد بلادي القوية على التسمية بالأسماء في قرارات

الجمعية العامة ، وخاصة في مشروع القرار ألف المعروض علينا ، فإنني أحيل الجمعية

إلى تعليل تصويتنا في العام الماضي ؛ فهو لا يزال يعبر عن موقفنا الراسخ بشأن هذا الموضوع .

ونحن اليوم نتطلع بتوقعات يحدوها الأمل صوب عملية المفاوضات الجارية حاليا بين أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا وبوساطة الولايات المتحدة . وتؤيد حكومة بلدي هذه المفاوضات وترحب بالتقدم الذي أحرز فيها حتى الآن . والمجتمع الدولي مطالب الآن بأن يمارس كل قوته بغية تقريبنا أكثر من تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكفالة أن تتاح كل المساعدة المطلوبة من أجل انتقال ناميبيا الملموس إلى مرحلة الاستقلال .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيؤيد وفد

مملكة سوازيلند جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/43/24 ، (الجزء الثاني) . إلا أننا نريد أن نشير إلى أن سوازيلند ليس بمقدورها أن تنفذ الجزاءات الإلزامية والشاملة ضد جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن ننتقل إلى التصويت

على مشاريع القرارات الواردة في الفصل الأول من الوثيقة A/43/24 (الجزء الثاني) ، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أحكام المادة الخاصة واو في المرفق الثالث من النظام الداخلي التي ستطبق ، كما كان عليه الحال في الماضي ، في التصويت على جميع المقترحات تحت البند "مسألة ناميبيا" في الدورة الحالية .

بالتالي فإن اعتماد الاقتراحات المطروحة على الجمعية العامة يتطلب حصولها على أغلبية الثلثين من الممثلين الحاضرين المصوتين .

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات ألف إلى هاء الواردة في الفصل الاول من الوثيقة A/43/24 (الجزء الثاني) .

وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الاشار المالية المترتبة على مشاريع القرارات في الميزانية البرنامجية ، بوصفه الوثيقة A/43/818 .

تشرع الجمعية العامة الآن في عملية التصويت ، للبت في مشروع القرار ألف المعنون "الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لإقليم" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار

السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيون ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
 رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،
 فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ،
 أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٢٣ عضوا

عن التصويت (القرار ٣٦/٤٣ ألف) * .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة بعد ذلك

في مشروع القرار بآء المعنون "تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،

بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروميا الاشتراكية السوفياتية ،

الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،

كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -

بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،

الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،

ايرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

* بعد ذلك أبلغ وفدا كوستاريكا وموريتانيا الامانة العامة أنها كانا

ينويان التصويت مؤيدين .

الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
الغلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس
ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، دومينيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الإتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بآء بأغلبية ١٤٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٣ عضوا

عن التصويت (القرار ٣٦/٤٣ بآء) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار

جيم وعنوانه "برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا".

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -

الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ،

* بعد ذلك أبلغ وفدا كوستاريكا وموريتانيا الامانة العامة أنهما كانا

ينويان التصويت مؤيدين .

اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٦ أعضاء

عن التصويت (القرار ٣٦/٤٣ جيم)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع

القرار دال المعنون "نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال
ناميبيا الفوري" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجريت تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،
بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ،
كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية
الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ،
غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

* بعد ذلك أبلغ وفدا كوستاريكا وموريتانيا الامانة العامة أنهما كانا

ينويان التصويت مؤيدين .

الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت
 فنست وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
 ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ،
 السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٢٢ عضوا

عن التصويت (القرار ٣٦/٤٣ دال)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الان إلى مشروع

القرار هاء المعنون "صندوق الامم المتحدة لناميبيا" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
فاصو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلغادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ،

* بعد ذلك أبلغ وفدا كوستاريكا وموريتانيا الامانة العامة أنهما كانا

ينويان التصويت مؤيدين .

اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٥ أعضاء

عن التصويت (القرار ٢٦/٤٣ هاء)* .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم على القرارات التي اتُخذت توا .

السيد مورتسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم

البلدان النوردية الخمسة ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج ، يشرفني أن أتقدم بالتعليق التالي لتصويتنا على القرارات الخمسة التي اتُخذت توا بشأن مسألة ناميبيا .

لقد دأبت البلدان النوردية الخمسة على رفض احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، الذي يمثل تحديا صارخا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الامن . وسياستنا واضحة وترتكز على أسس سليمة . ولانزال ملتزمين باستقلال ناميبيا وفقا لخطة الامم المتحدة للتسوية كما أقرها مجلس الامن في قراره ٢٤٥ (١٩٧٨) . فهذه الخطة تشكل الإطار الوحيد المقبول دوليا للنهج المفضية إلى استقلال ناميبيا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها .

والبلدان النوردية يشجعها التقدم الذي تسنى إحرازه حتى الآن في المحادثات الجارية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة ، والتي تستهدف إنهاء حالة الصراع السائدة في جنوب غربي افريقيا وضمان استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما ترحب بلدان الشمال بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في جولة المحادثات الاخيرة في جنيف ، ويحدوها أمل صادق في أن يؤدي هذا إلى التنفيذ المبكر لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

* بعد ذلك أبلغ وفدا كوستاريكا وموريتانيا الامانة العامة أنهما كانا

ينويان التصويت مؤيدين .

إن البلدان النوردية تتفق مع التوجه الرئيسي لمشروع القرار الذي اعتمد منذ لحظات . ونلاحظ مع الارتياح أن العديد من القرارات التي اعتمدت هذه السنة قد تحسنت شكلا ومضمونا بالمقارنة الى القرارات التي اتخذت في السنة الماضية . ونتيجة لذلك ، تمكنا هذا العام من تأييد مشروع القرار بآء بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك ، أود أن أسجل أن تأييدنا لا ينسحب على الفقرة ٤ من مشروع القرار التي ، نرى أنها قد تسيء الى النتيجة التي يمكن أن تنتهي إليها انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا . إلا أننا ، للأسف ، لم نجد بوسعنا التصويت لصالح جميع مشاريع القرارات حيث أن البعض منها لا يزال يتضمن عناصر تشير صعوبات تتعلق بالمبدأ . سأوضح بصورة عامة هذه الصعوبات المعروفة .

أولا ، لا نستطيع أن نقبل أي صياغات تنطوي ضمنا على الإيحاء بتأييد الأمم المتحدة لاستخدام الكفاح المسلح أو الدعوة الى تقديم المساعدة المادية أو العسكرية الى مثل ذلك الكفاح . فأحد المبادئ الأساسية لهذه المنظمة المكرسة في الميثاق هو تشجيع السعي الى حلول سلمية للصراعات .

ثانيا ، إننا نشجب الاستفراد الانتقائي وغير المناسب لبلدان بعينها أو لمجموعات من البلدان وكأنها مسؤولة عن السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا .
ثالثا ، إننا ، بصورة عامة ، نتخذ موقف التحفظ فيما يتعلق بالصياغات التي لا تأخذ في الحسبان أن مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع أن يتخذ قرارات ملزمة للدول .

رابعا ، أننا نتشاطر الرأي القائل أنه ينبغي تمكين جميع الأطراف التي تحظى بالتأييد في ناميبيا من الاشتراك في العملية السلمية المفضية الى استقلال ناميبيا والى إنشاء حكومة عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة . وفي رأينا ينبغي أن تعتبر سوابو من تلك الأطراف ، ومن الأساسي أن تكون سوابو جزءا من أي حل لمسألة ناميبيا . لكننا ، كما ذكرنا آنفا ، لدينا تحفظات تتعلق بالصياغات التي يمكن أن تسيء الى نتيجة العملية الانتخابية التي تجرى مستقبلا في ناميبيا .

ونود أيضا أن نُؤكّد على أن جميع الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة ، بما في ذلك أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ينبغي أن تفحص بعناية ، في ضوء الحالة المالية الصعبة الراهنة بالذات لضمان الاستخدام الكفء والمناسب للموارد . وفي هذا الصدد ، ينبغي التقيد بالقاعدة العامة التي تقضي بعدم عقد اجتماعات خارج المقر .

وأخيرا ، نلاحظ أن القرارات لا تأخذ في الحسبان الحقيقة التي مفادها أن توقعات استقلال ناميبيا قد تحسنت مؤخرا نتيجة للمحادثات الرباعية . وفي الختام ، تود البلدان النوردية أن تعرب عن الأمل في أن تمكّن جهود الأطراف المعنية شعب ناميبيا في خاتمة المطاف من تحقيق استقلاله الذي طال انتظاره لأطول مما ينبغي .

السيدة آن هيركي (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

نيوزيلندا قد تمسكت دائما بأن مسألة ناميبيا مسألة إنهاء استعمار وتقرير مصير لا لبس فيها . إن شعب ناميبيا قد حرمه من حقه في تقرير مستقبله نظام جنوب افريقيا الذي يحتل ناميبيا بصورة غير شرعية ، بالتحدي المباشر لاحكام محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الامن ، وإرادة المجتمع الدولي التي أعرب عنها فيما اتخذته الجمعية العامة من قرارات متعاقبة .

إن أنشطة نظام جنوب افريقيا في ناميبيا - أي كبتة للحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الانسان لشعب ناميبيا لا تزال تشكل ماثارا لقلق حكومتي البالغ . وقد ظللنا ، طوال سنوات عديدة ، ننضم الى الوفود الاخرى في إدانة عناد نظام جنوب افريقيا إزاء النداءات الدولية الداعية الى تسوية سلمية تمكن شعب ناميبيا من اختيار حكومته ومستقبله . لذلك يراودنا الأمل ، في أعقاب أحدث جولة من جولات المحادثات الرباعية في جنيف ، في أن تكون التسوية الشاملة الدائمة قد أصبحت في متناول اليد . وسيظل محك النجاح الوحيد المقبول لدى المجتمع الدولي تحقيق الاستقلال للشعب الناميبى .

إن النهج الذي التزمته نيوزيلندا تجاه مسألة ناميبيا طيلة فترة احتلال جنوب افريقيا الطويلة لها قد استرشد دوما بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ومبادئ إنهاء الاستعمار الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . وما فتئت حكومة بلادي تعتقد أن العنصر الرئيسي في عملية إنهاء الاستعمار هو حق تقرير المصير . وفي هذا السياق ، لا بد لي من أن أشير هنا الى أنه في حين أيد وفندي القرار ٢٤/٤٣ بآء توجد لدينا تحفظات على بعض جوانب ذلك النص . وبالأخص ، نظرا لاننا نحرص على عدم الحكم مسبقا على نتيجة العملية السياسية المفضية الى استقلال ناميبيا وقيام حكومة منتخبة ، نجدنا مضطرين الى تسجيل تحفظاتنا الشديدة على الحكم المسبق الوارد في الفقرة ٤ من ذلك القرار . فحكومة بلادي ليس بوسعها أن تسلم بأن هناك "مثلا وحيدا وحقيقيا للشعب الناميبى" قبل أن يكون شعب ناميبيا قد مارس ذلك الاختيار بنفسه عند صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة .

السيد ويكيس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استمرار

عضوية استراليا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهي عضوية نعتز بها ، تفرض علينا التزاما خاصا تجاه حق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . إن موقفنا الوطني يؤيد تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه الخطة الوحيدة المقبولة عالميا لاستقلال ناميبيا ، وقد أوضحنا موقفنا هذا في البيان الذي أدلينا به في المناقشة التي جرت بالامس ، كما نعتقد أنه ينبغى للمجتمع الدولي أن يواصل ضغوطه الى أن ينفذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويتحقق استقلال ناميبيا . وبالنظر الى ما تحظى به خطة الامم المتحدة من تأييد عالمي ، فإنه من المخيب للأمال أن مشروع القرار الذي تظل الجمعية العامة تنظره عاما إشر عام مشروع لا يمكن أن يحظى بتأييد جماعي .

إن وفندي يؤيد التوجه الرئيسي للنصوص التي نظرتها الجمعية منذ لحظات . وقد صوتنا لصالح مشاريع القرارات بآء وجيم ودال وهاء . ولاحظنا هذا العام تحسنا كبيرا في النصوص بالمقارنة الى ما قدم في العام الماضي ، وهو تحسن نجم عن جعل النصوص أقصر ، والعناية في بعض الحالات باستبعاد الصياغات المشيرة للجدل والنزاع

والمعلقة بمسائل جانبية تشتت الانتباه عن المقصد الرئيسي للقرارات كما حدث في الماضي .

وهذه هي الحال بوجه الخصوص فيما يتعلق بمشروع القرار بء . ولهذا السبب غير وفدي تصويته بالمقارنة الى ما فعل حيال بعض القرارات في الماضي . فبدلا من الامتناع عن التصويت ، صوتنا لصالح مشروع القرار بء . وفي حين أنه لم يخل من بعض أوجه القصور ، أدى حذف قدر كبير من العناصر الدخيلة والتركيز بشكل أفضل على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الى تمكين وفدي من التصويت لصالح مشروع القرار .

ويجسد مشروع القرار جيم الجهود المستمرة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لإبداء شيء من ضبط النفس المالي دون المساس بصورة جوهرية بتنفيذ برنامج المجلس ولئن كنا قد صوتنا لتونا لصالح مشروع القرار هذا ، نود أن نسجل أنه ما زال هناك عدد من البنود التي لا نرتاح إليها ، نظرا لأن كلفتها أكبر مما هو ضروري لتنفيذها بنجاح .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار ألف ، فإن وفدي لا يزال غير قادر على تأييده تأييدا كاملا بالرغم من بعض التحسن في النص . فما زال يتضمن لغة نعتبرها غير مناسبة إذ هي موجهة ضد دول معينة وإن لم يذكرها مشروع القرار بالإسم .

أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب مرة أخرى عن الشكوك التي تساور وفدي إزاء تأييد الجمعية العامة لمشروعية الكفاح المسلح ووضع المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب النامبيبي . ويعتقد وفدي أنه لا ينبغي لنا أن نستبق الحكم على نتيجة الانتخابات في ناميبيا . وحيث أن موعد إجراء الانتخابات يومض ثم يخبو فإنه يبدو لنا جميعا أن الأهم من ذلك هو أن ندد الحكم الوحيد ، أي شعب ناميبيا ، يقرر نتيجة الانتخابات .

ويأمل وفدي وطيد الأمل في ألا تجد الجمعية العامة في العام القادم داعيا لأن تعرض عليها نفس المجموعة من مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا ، بل أن ترحب بدلا من ذلك ، بناميبيا المستقلة عضوا في الأمم المتحدة .

السيد سافوت (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد الحكومة

التركية جميع الجهود التي ترمي الى تحقيق الاستقلال التام السريع لناميبيا وفقسا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وبصفة خاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتشجعنا ايضا التطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا في هذا المجال . وقد عبرنا عن وجهة نظر حكومة بلادي بشأن هذا الموضوع في المناقشة العامة .

ووفقا للتأييد الراضخ الذي التزمنا به لاستقلال ناميبيا ، صوت وفدي مؤيدا جميع مشاريع القرارات في الوثيقة A/43/24 (الجزء الثاني) .

إننا مقتنعون بأن القرارات التي اتخذت للتو سوف تسهم في حسم هذه المشكلية الملحة ، ويسعدنا أيضا أن نرى أن هذه القرارات أقصر من القرارات التي اتخذت في السنوات السابقة وأكثر إيجازا . ومع ذلك يأسف وفدي لأنه بسبب بعض المسائل الخلافية لم يتسن لبعض مشاريع القرارات أن تحصل على الموافقة الإجماعية .

ولدى وفد بلادي بعض التحفظات فيما يتعلق ببعض الإشارات غير اللائقة الواردة في بعض القرارات . فتركيا لا توافق ، من حيث المبدأ ، على تحديد دول أخرى أو مجموعات من الدول على أساس جغرافي أو سياسي أو أية معايير أخرى بهدف توجيه النقد إليها عندما يكون من الصعب تحديد مسؤولياتها في هذا الصدد .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى في هذا

العام تختار كندا ألا تدخل في مضمون المناقشات التي تجريها الجمعية العامة بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا ، وتأكيدا لهذا ، امتنعت من حيث المبدأ عن التصويت على مشاريع القرارات الخمسة . وكما تعرف الجمعية تماما فإن امتناع كندا عن التصويت على هذه المشاريع إجراء وضعته مجموعة الاتصال . وينبغي ألا ينظر الى هذا الإجراء باعتباره منطويا بأي حال من الاحوال على أية إشارة الى الكيفية التي كنا أحرىء أن نصوت بها على المضمون . فلئن كانت لدينا تحفظات في بعض المجالات ، فسيان هناك الكثير أيضا مما يمكن أن تؤيده كندا في هذه القرارات . ومواقفنا ، على الحالين ، معروفة جيدا .

وبعد أن أيدنا في العام الماضي الاقتراح الخاص باتباع نهج أبسط لصياغة القرارات بشأن ناميبيا ، لاحظنا الجهود الجلية التي بذلها مجلس ناميبيا في هذا الصدد .

إن التطورات التي تواردت أنبأؤها بشأن المحادثات الرباعية في جنيف في هذا الاسبوع تبعث على التشجيع . وتشيد كندا بالأطراف وبالوسيط لانتهائهم من عملية تفاوض صعبة وتأمل أن تتأكد النتيجة قريبا . ونحن نتطلع الى التنفيذ الكامل والحاسم والمبكر لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تأخر تنفيذه . وكندا على استعداد للإسهام من كل الوجوه حيثما كان ذلك ممكنا . ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة قريبا ، بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بإجراء انتخابات في ناميبيا . ولا ينبغي أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة حقا فقط بل يجب أن يعتمدها العالم كله كذلك . وهذا هو أفضل الطرق وأقصرها لتحقيق الهدف الذي سعينا إليه طويلا وهو الترحيب بوفد ناميبيا المستقلة في الجمعية .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موقف

النمسا الذي يؤيد بصفة مستمرة حق الشعب الناميبى في تقرير المصير ، الذي نعتبره مسألة لها أولوية قصوى ، مسجل ومعروف . ونظرا لأننا نلتزم التزاما راسخا بالاستقلال الفوري لناميبيا فإننا نرحب بزيادة احتمالات التنفيذ المبكر لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لاتباع الطريق الذي رسمه ذلك القرار اتباعا دقيقا .

وتؤيد النمسا تأييدا قويا الاتجاه الرئيسي للنصوص التي قدمت الى الجمعية العامة في إطار ذلك البند . وقد لاحظنا بارتياح أن نص مشروع القرار بآء على وجه الخصوص غير بطريقة ناجحة بغية التركيز بشكل أكثر فعالية على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولذلك صوت وفد بلادي ، لأول مرة ، مؤيدا لمشروع القرار هذا . كما

أيدنا أيضا مشروع القرارين جيم وهاء وأعربنا بذلك عن تأييدنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولصندوق الأمم المتحدة من أجل ناميبيا الذي تسهم فيه النمسا بشكل منتظم منذ عدة سنوات .

وبالرغم من ذلك ، نأسف لعدم تمكننا من التصويت لصالح مشروع القرارين ألف ودال لأنهما يتضمنان بعض الأحكام التي لا تؤيدها النمسا . واسمحو لي بصفة خاصة أن أذكر بما يلي : ترى النمسا أن تأييد الكفاح المسلح والدعوة الى تقديم المساعدة العسكرية أمران يتناقضان مع المبادئ الأساسية للميثاق ، ويتناقضان أيضا مع اقتناعنا بأنه ينبغي حسم الصراعات بالوسائل السلمية وحدها . وبالإضافة الى ذلك ، يجب علينا أن نعرب عن تحفظنا بوجه عام إزاء الصياغات التي تصدر أحكاما مسبقة على مداوات مجلس الأمن وقراراته . ولا يمكن للنمسا أن تشارك في تحديد بلدان معينة والاشارة إليها . وأخيرا فإن الاشارات الى دور المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في مختلف مشاريع القرارات لا ينبغي تفسيرها باعتبارها حكما مسبقا على حق شعب ناميبيا في اختيار ممثليه في ناميبيا المستقلة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة .

وفي الختام ، اسمحو لي أن أعرب عن أمل بلادي الوطيد في أن تكون هذه المناقشة آخر مناقشة تدور بشأن مسألة ناميبيا قبل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت

مالطة مؤيدة لجميع مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا ، التي اعتمدها الجمعية العامة توا وذلك لالتزامنا التزاما راسخا بالاستقلال الفوري لناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولئن كنا نؤيد بقوة الجوهر الرئيسي للقرارات التي اتخذت الآن ، فيجب ألا يفسر تصويتنا المؤيد على أنه إقرار تام لجميع الأحكام الواردة في النصوص .

إننا نفهم تماما المشاعر العميقة بالاحباط وخيبة الأمل التي يحس بها شعب ناميبيا بسبب الإبطاء والتسويف اللذين لا نهاية لهما واللذين منعا حتى الآن تنفيذ

خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . والنتائج المتعلقة بالمفاوضات التي تجرى في جنيف بين أنغولا وجنوب أفريقيا وكوبا وبوساطة الولايات المتحدة تبعث على التشجيع ونحن نرحب بنتائجها الإيجابية . كما أننا نهنئ المتفاوضين . ونأمل أن تقر الحكومات المعنية الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه حتى يمكن على الفور تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبالنظر إلى أن حكومة مالطة ترى أن أفضل سبيل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في ناميبيا هو طريق التفاوض المخلص والحوار البناء ، فإننا لا يمكننا أن نؤيد صيفا كالصيف الواردة في مشروع القرار ألف التي تفكر في العودة إلى النضال المسلح ، الأمر الذي لا يتفق مع المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التي تعزز تسوية الصراعات بالوسائل السلمية .

وأخيرا أود أن أضيف أن وفدي يأسف لأن بعض البلدان اختيرت على نحو انتقائي لتوجيه النقد لها في مشاريع القرارات . ونحن لا نؤيد هذه الممارسة .

السيد بيرتش (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفدي بقوة الرأي الذي عبر عنه ممثل اليونان في بيانه حول مشاريع القرارات ، بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة للإتحاد الاوروبي ، بأن ناميبيا يجب ان تنتقل الى استقلال معترف به دوليا في أسرع وقت ممكن . ونرحب كثيرا بالتفاهم الذي تسنى التوصل اليه في جنيف في بداية هذا الاسبوع ونأمل ان يمكننا ذلك من الترحيب بناميبيا في أسرة الامم المتحدة .

إن اهتمامنا ، الذي نتشاطره مع كل الذين شاركوا في المداولات ، ينصب على تنفيذ خطة تسوية الامم المتحدة . وكما تعرف الجمعية العامة ، كانت بريطانيا من بين مقدمي خطة التسوية . وعملا على الحفاظ على حيديتنا ، امتنعنا تقليديا عن اتخاذ موقف حول جوهر مشاريع القرارات الخاصة بناميبيا المقدمة الى الجمعية العامة . ولهذا ، امتنعنا عن التصويت الذي أجري الآن . ولا تزال تراودنا شكوك خطيرة حول بعض فقرات مشاريع القرارات .

السيد اسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتت كوت ديفوار هذه السنة لصالح مشروع القرار المعنون ، "الحالة في ناميبيا الناتجة عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم" ، وذلك بسبب هدفه ، وهو تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبعبارة أخرى ، انه يسعى الى تحقيق استقلال ناميبيا ، وتلك قضية أيدناها دوما منذ عام ١٩٧٨ .

ولكن كوت ديفوار تود ان تتوخى الاتساق في مواقفها ، وبالتالي لن تستطيع تأييد الفقرتين ٦٣ و ٦٣ من هذا القرار لأنها لا تستطيع ان تلتزم بالتوجيهات الواردة في هاتين الفقرتين ، وهي توجيهات لا تتفق مع سياستها الخارجية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمراقب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وفقا لقرار الجمعية العامة (١٥٢/٣) الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

السيد انغيولا (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو))
 (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الايام الاربعة الاخيرة من عملنا في هذه الجمعية
 تبعث على التشجيع الكبير لشعب ناميبيا المقهور والمكافح . لقد شارك عدد كبير من
 الوفود في المداولات ، وكانت البيانات الواضحة والقاطعة والمطمئنة التي ادلوا بها
 شاهدة ببلاغة على الالتزام القاطع من جانب المجتمع الدولي بتحرير ناميبيا غير
 المشروط . ومما يثلج صدورنا ان نرى هذا التعبير الصريح عن التضامن مع كفاحنا
 المشروع من اجل التحرر الوطني .

وقد أكد الكثير من البيانات مرة أخرى الحق غير القابل للتصرف للشعب
 الناميبى في تقرير المصير والاستقلال والدعم القاطع للكفاح المشروع لشعبنا ، بكل
 الوسائل المتاحة لنا ، بما فيها الكفاح المسلح تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعي
 الوحيد ، لإنهاء الاحتلال غير الشرعي والاستعمار والقمع الوحشي والاستغلال لجنوب
 افريقيا العنصرية .

وقد أوضح الأعضاء في ندائهم المتجدد الداعي الى التنفيذ الفوري وغير
 المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المطالبة الدولية العاجلة ، بل مطالب شعبنا
 بأن يتحقق استقلال ناميبيا دون مزيد من التأخير .

وفي يوم الثلاثاء ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، بينما انشغلت هذه الجمعية
 بمناقشة مسألة ناميبيا ، نما الى علمنا ان اتفاقا قد تسنى التوصل اليه في جنيف في
 المحادثات الرباعية . ونحن لا نزال في انتظار تفاصيل ذلك الاتفاق . وقد كان واضحا
 من إعلان جنيف ان الكرة الآن أصبحت بإحكام في ملعب نظام بريتوريا لأن يمضي لتنفيذ
 أحكام المبادئ الرباعية في نيويورك التي صدقت عليها حكومات أنغولا وكوبا وجنوب
 افريقيا .

وبهذا ، تتركز أنظار العالم الآن على نظام بريتوريا ليفي بالجزء الخاص به
 من الصفقة من خلال قبول التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى تشهد السنة
 المقبلة مولد أمة ناميبيا المستقلة . وحتى دون انتظار دراسة تفاصيل الاتفاق الذي

تسنى التوصل اليه في جنيف ، أوضحت بريتوريا بالفعل نواياها . فإن تعليق بيك بوتا ، وزير خارجية النظام العنصري في جنوب افريقيا ، حول نتيجة المناقشات غير الرسمية في جنيف واضح تماما . ففي رأي بريتوريا ، ان نتيجة المحادثات ليست اتفاقات ولكنها مقترحات قدمتها أنفولا وكوبا وستدرسها حكومة جنوب افريقيا بعناية قبل ان تدلي بأي إعلان . هذا القول المتمم بالاستخفاف من جانب الوزير العنصري ، والذي كان ينبغي ان يكون ، في رأينا ، الشخص الذي يقنع زملاءه في الوزارة ، يشير شكوكنا في أن الاتفاق المشار اليه سيحظى بموافقة نظام الفصل العنصري . وكما قال ممثل الهند في يوم آخر عندما أدلى ببيانه أمام هذه الجمعية ، فإن جنوب افريقيا لا ينبغي ان نحكم عليها بما نأمل فيه بل بما خبرناه منها .

بيد ان سوابو من جانبها على استعداد لأن تترجم على الفور الهدنة القائمة بين قوات تحريرنا وقوات احتلال جنوب افريقيا الى وقف إطلاق نار رسمي . وسوابو على استعداد لتوقيع وقف إطلاق نار مع جنوب افريقيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشرط أن تكون بريتوريا على استعداد لمعاملتنا بالمثل .

وفي ضوء ما قلته ، ان اعتماد خمسة مشاريع قرارات هامة من جانب الجمعية العامة وموافقتها على برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا ينبغي النظر اليها كتذكرة لجنوب افريقيا العنصرية بأن الامم المتحدة ستظل تنظر في المسألة الناميبية الى ان يتحقق الاستقلال الحقيقي .

ينبغي ان يقال إن هذه المناقشة قد جرت في ظل خلفية من المعارضة الشديدة من جانب جنوب افريقيا وحلفائها ، وهم الذين سعوا ، بعد أن فشلوا في تأجيل المناقشة ، لتعطيل التصويت لأسباب واهية . وهم بالتاكيد ، لن يتخلوا عن أنشطتهم الخبيثة ، وسيسعون ، كما فعلوا في الماضي ، الى إحباط برنامج عمل المجلس من خلال تقويض تنفيذه ، متظاهرين بأنهم يتمسكون بروح الحيطة ، رغم انهم كانوا يعترضون على اعتماد مجلس الامن لهذا القرار .

وإذ نأخذ هذا في اعتبارنا ، فإننا نحث مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على التشاور للفر مع الأمين العام بغية اختبار حيدة نظام جنوب افريقيا في عملية التنفيذ ، وهو نظام كما نعرف مشهور بقمعه للشعب الناميبي أكثر من اشتهاره بالتمسك بالمبادئ الديمقراطية أو بالحيدة . وقد أدين مرة أخرى نظام بريتوريا العنصري بقوة لاذرائه وتحديه وانتهاكه السافر لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ولمنعه تحقيق استقلال ناميبيا .

ونحن بالتاكيد لا نشعر بالامبالاة إزاء تلك الوفود ، التي وجدت طوال سنوات انه من الملائم ان تعترض على مفهوم الكفاح المسلح عندما يطبق على حركات التحرير الوطني التي تقاتل ضد الاستعمار والعنصرية والهيمنة البيضاء في افريقيا ، ولكنها لا ترى مانعا من تقديم أكثر الأسلحة تقدما في ترساناتها لقوى الثورة المضادة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لتستخدمها في مقاتلة الحكومات التقدمية .

وبالمثل ، يظل من غير المفهوم بل ومن قبيل النفاق أن يُعترض على تحدييد سوابو باعتبارها الممثل الوحيد والأصيل لشعب ناميبيا . في حين أنه من المعروف تماما أن تلك الدول ذاتها قد اعترفت بدولة مضيقة لحكومات في المنفى تعارض الاحتلال النازي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكثيرا ما استقبل قادة تلك البلدان ذاتها قادة الثورة المضادة على مستوى عال .

واسمحو لي أن أعرب ، بنبرة أكثر ابتهاجا ، عن الشكر العميق لتلك الوفود التي صوّتت لصالح مشاريع القرارات التي أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ونعرب عن شكرنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وخاصة رئيسه السفير بيتير زوزي ، على إخلاصه للمبادئ الأساسية للمجلس وثباته عليها . وسنترك هذا المكان ونحن نشعر بالتشجيع لادراكنا بأن المجتمع الدولي سيشدّ أزرنا بقوة في نضالنا حتى يتحقق النصر النهائي .

ونحن نؤيد توصية الأمين العام إلى الجمعية العامة بتعيين السيد بيرنست كارلسون مفاوضا للأمم المتحدة لناميبيا لفترة إضافية مدتها سنة واحدة .

وختاما ، أؤكد للوفود بأننا سنبدل كل ما في وسعنا لضمان التحرير الكامل لأرضنا وشعبنا . وبينما لا نزال نتحدى نظام بريتوريا أن يوافق على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، سنظل على استعداد أيضا ، إذا ما واصلت جنوب افريقيا العنصرية رفضها هذا العرض ، للقيام بكفاحنا وتكثيفه إلى أن يأتي اليوم الذي تنضم فيه ناميبيا إلى مجتمع الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة .

وإلى أن يأتي ذلك اليوم ، الكفاح مستمر والنصر أكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختتم النظر في البند ٢٩

من جدول الأعمال .

البند ١٧ (ي) من جدول الاعمالتعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى(ي) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ؛ مذكرة من الأمين العام (A/43/807)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا الصدد ، يقترح الأمين

العام تمديد تعيين السيد بيرنت كارلسون مفوضاً للأمم المتحدة لناميبيا لمدة سنة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية قد اختتمت

النظر في البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠